"دور نقابة الصحفيين فى ازمات الصحافة والاعلام"

د. محمد ابراهيم بسيونى

كاتب صحفى وخبير إعلامى

مقدمة

يثير البحث فى ابعاد ازمة حرية الراى والتعبير والصحافة والاعلام فى مصر بعد ثورة 25يناير 2011 عددا من الاشكاليات التى تجسدها الفوارق الشاسعة مابين المطالبات الثورية باطلاق حرية الصحافة والاعلام واتاحة حرية تداول المعلومات ونشرها واتساق الاعلام مع الاهداف والمطالبات الجماهيرية وتطهير مؤسسات الصحافة من الفساد من جهة ومابين الناتج العملى الذى تعيشه الصحافة والاعلام بعد عامين من الثورة

وتتجسد ازمة الصحافة المصرية فى تصاعد حملة الكراهية ضد الصحفيين والاعلاميين بصفة عامة مع سياسات حكومية تعمل على تضييق الحريات العامة وحرية الراى والتعبير والاعتقاد والابداع بصفة خاصة .

وافرزت الازمة ظواهر سلبية تمثلت فى تتصاعد حرب الاكاذيب واختلاق الاخبار ونشر اخبار مختلطة بالراى تثير الفتن العنف والاستقطاب السياسى والطائفى والفئوى الحاد مما يثير العداء الاجتماعى بين المواطنين مع غيبة مؤسسات الدولة،كما يؤجج تلك الحالة الصحفية السلبية قيادات تنفيذية وحزبية ومحسوبين على تيار الاسلام السياسى بتصريحات صحفية متتالية لاتحترم الصالح العام وتغليب المصالح الخاصة لبعض الاتجاهات السياسية التى وصلت الى مقاعد السلطة ..

والافت هنا ان الظاهرة الايجابية بعد الثورة والمتمثلة فى الترخيص لعدد كبير من الصحف الخاصة والحزبية بالصدور حيث وافق المجلس الاعلى للصحافة على صدور ٥٦ صحيفة يومية واسبوعية خلال عامى (٢٠١١-٢٠١٢) [١]مما ادى لزيادة عدد الصحف اليومية الى (٤٢) صحيفة تصدر يوميا فى مصر، كما ارتفع عدد الصحف التى تعبر عن تيار الاسلام السياسى من (٣) الى (٢٦) صحيفة يومية واسبوعية كما وافقت مصلحة الشركات التابعة لوزارة الاستثمار على الترخيص لـ(٢٤) (شركة اعلامية اطلقت ٤٨ فضائية جديدة لتزيد القنوات الاعلامية المعبرة عن افكار تيار الاسلام السياسى من (٦) الى ٢٣ فضائية[٢] . لم تسلم من هجوم السلطات على الاعلام لافرق مابين نوعيات الصحف والفضائيات عند القيادات الجديدة فى مصر وانما الجميع متهم امام السلطة بالفساد والكذب والتضليل !! كما ان غالبية هذه الصحف والفضائيات اندفعت فى تاجيج ازمة الصحافة

وفى الوقت الذى رفع فيه مايقرب من ٢٢ مليون متظاهر يمثلون اجمالى المتظاهرين فى الشوارع والميادين فى كل محافظات مصر طوال الثمانية عشر يوما الاولى من الثورة حتى تنحى مبارك مضافا اليهم المتظاهرون فى مليونيات واحتجاجات طوال العامين الماضيين شعار " حرية وتطهير الاعلام " الذى اتفقت عليه كل القوى والاحزاب والتيارات والحركات السياسية لتحويل منظومة الصحافى والاعلام فى مصر من خدمة السلطة الى خدمة الشعب .. لم نجد لدى السلطة الحاكمة صدى قانونى او سياسى او اجتماعى ملموس لتحقيق هذا الشعار بل استمرت اليات السلطة القديمة وتوجهاتها وقوانينها ومؤسسات السيطرة على الصحافة

والاعلام كما هى لم تتغير الا للاسوأ . كما لم نجد لدى التيارات الحزبية والسياسية ما يساعد فى تحقيق هذا المطلب الجماهيرى المستمر

ومع التفاعل السياسى والاجتماعى حول اساليب تحقيق مطالب الثورة ورغبات بعض القوى السياسية فى الاستحواذ على موقع الفاعل الوحيد فى الاحداث تصاعدت المعارك الصحفية والاعلامية ارتباطا بالجدل ثم الخلاف حول آليات المسار الديموقراطى، ومنها اصدار الاعلانات الدستورية، واداء الحكومات الثلاث بعد الثورة، وانتخابات مجلسى الشعب والشورى وادائهما التشريعى ثم حل مجلس الشعب، وانتخابات رئيس الجمهورية، مرورا بالاحداث اليومية الساخنة التى تواكب تفاقم الازمات الاقتصادية وظواهر انفلات الامنى وتصاعد العنف والاعتداءات ضد المواطنين والمؤسسات ووحدات الشرطة والجيش .

ومع شعب مازال ينتفض بحماس فى تظاهرات فئوية ومطالبات حقوقية وصراعات طائفية دينية واستهداف افراد الجيش والشرطة بالقتل - خاصة فى سيناء - من المتطرفين الذين يرفعون لافتات متاسلمة.. تحولت الصحف الى ادوات فاعلة اساسية تستخدمها القوى السياسية المتناحرة لتاجيج الصراع من جهة وترسيخ الاستقطاب السياسى الحاد لمصالح حزبية وسياسية من جهة اخرى .

وتصاعد ازمة الصحافة والاعلام صاحب الجدل الشعبى الواسع حول الدستوروكيفية اعادة بناء الدولة المصرية بعد ثورة يناير ٢٠١١ ووتزايد الخلاف حول مستقبل هويه الدولة بعد سيطرة القوى السياسية الدينية على مقاليد السلطة واحتدم الصراع بين الاحزاب السياسية والقوى الاجتماعية ومؤسسات الدولة بعد تولى افرادا محسوبين على تيار الاسلام السياسى من جماعة الاخوان المسلمين والسلفيين مقاليد السلطة التشريعية والتنفيذية ومعظم المواقع القيادية فى الصحف القومية حول العلاقة بين الصحافة والسلطات وكيفية ممارسة الحريات العامة والخاصة .. ويلعب التنظيم النقابى الممثل فى نقابة الصحفيين دورا هاما فى التعامل مع الازمة باعتباره ابرز آليات التنظيم الذاتى للصحفيين فى مصر .

واعتمادا على الاسس التى يقوم عليها نموذج تحليل وادرة الازمات فاننا نجد النموذج الممثل لها يتشكل فى الاتى:

■ ازمة الصحافة فى مصر تتجسد فى وقوع الصحف والقائمين بالاتصال فيها فى دائرة الاستقطاب السياسى والطائفى .

■ مدخلات نموذج الازمة فى استمرار النظام الصحفى السلطوى، والصراع الحاد بين القوى السياسية مقترنا بالفجوة السحيقة بين المعلن والمنفذ من السياسات والاجراءات التنفيذية على مستوى الصحافة

■ مخرجات الازمة تتمثل فى ارتكاب الصحف لمخالفات وجرائم نشر تتناقض مع المهنية والاخلاقية مما افقد الصحف مصداقيتها لدى الجمهور وأضعف وظائف الصحافة فى المجتمع .

■ نقابة الصحفيين بوصفها اداة التنظيم الذاتى للقائمين بالاتصال فى الصحف المصرية بمختلف انواعها تمثل اداة رئيسية فى التعامل مع الازمة لحلها.

■ اقتراح آليات احتواء وعلاج مخرجات الازمة الحالية وكيفية تفعيل آليات اعادة الثقة بين الجمهور والصحف

الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة الى محاورين هما:

- دراسات خاصة بادارة الاعلام والاتصال للازمات
- دراسات خاصة بنقابة الصحفيين

اولا: الدراسات الخاصة بادارة الاعلام والاتصال للازمات:

أن الباحث فى ادبيات هذا المحور يستطيع ان يستخلص ثلاثة اطر ترتبط بموضوع هذا البحث،يتمثل الاطار الاول فى الدراسات التى عنيت بدراسة دور الاتصال فى ادارة الازمات فى المؤسسات المختلفة ،والى مدى تطبق هذه المؤسسات الاساليب العلمية فى ادارة الازمات ومنها على سبيل المثال دراسة عبد القادر محمد عبد القادر[٣] التى أعتمدت على تحليل نماذج الازمات التى مرت بعدد من المؤسسات الاقتصادية، وخلصت الى ان ادراة الازمة تمر بعدة مراحل تتمثل فى ذاتها حلقات مرتبطة فيما بينها بعلاقة تفاعلية جدلية بما يفرض التعامل مع الازمات برؤية تتسم بالشمول والفهم لتلك المراحل دون تجزئة لها .وتناولت دراسة نيفين عزت[٤] وان تكون قرارات الازمة مراعية للتوقعات المستقبلية لتطور الازمة ذاتها . وناقش مارتينى[٥] الاستيراتيجيات الاتصالية المستخدمة وشركة "اودوالا" اثناء تلوث منتجاتها من العصائر، وتوصلت الدراسة الى ان الاستيراتيجيات الاتصالية

تستخدم وفقا للمراحل التى تمر بها أحداث الازمة موضوعيا وأنه يمكن أن نستخدم عدة أستيراتيجيات فى الازمة الواحدة.

وخلصت كريمان فريد[٦] فى دراسة الحالة الخاصة بحريق شركة "تليمصر" الى ان استخدام مزيج متكاملل من الرسائل والوسائل الاتصالية يحد من أضرار الأزمة على صورة الشركة.

ويرتبط الاطار الثانى بالدراسات التى عنيت بالازمات القومية مثل تناول هبة عبد الله القرموطى[٧]، الأزمات السياسية وتأثيرها على السياحة المصرية، بالتطبيق على سياسة مصر تجاه مكافحة الارهاب ٢٠٠١-٢٠٠٥ دراسة حالة لأزمة شرم الشيخ (٢٠٠٥) وتوصلت الى ان الازمة التى نشات نتيجة خلل امنى اضرت بصناعة السياحة كلها وانعكست سلبا على العلاقة بين السائحين ومؤسسات السياحة، كما استعرضت دراسة فؤادة البكرى[٨] الجهود الاتصالية التى قامت بها وزارة السياحة المصرية لمواجهة آثار وتداعيات أزمة السياحة، وخلصت الى ضعف هذه الجهود وأفتقارها الة استيراتيجية اعلامية لمخاطبة الجمهور المستهدف.

كما استعرض خالد عصر [٩] الاحتياجات المعرفية والمؤسسية لاستيراتيجة ادارة الازمات فى المجال الامنى فى العقدين الاخرين من القرن العشرين، وخلصت الدراسة الى ان أهمية التخطيط الاستيراتيجى للاتصال

وارتبط الاطار الثالث لهذا المحور بادراة الاعلام بوسائله المختلفة للازمات، ويمكننا القول ان هذا المجال لاقى اهتمام من الباحثين، ومن نماذج هذه الدراسات، دراسة محمد شومان[١٠] حول ادارة الصحف لكارثة قطار كفر الدوار عام١٩٩٨ وخلصت الدراسة الى اهتمام الصحف بالكارثة .

ودراسة نوال الصفتى[١١] حول رصد وتحليل معالجة الصحف المصرية لاحداث الكشح خلال عام ١٩٩٨ وصولا لتحليل طبيعة الاتجاه نحو أحداث العنف المغلف بالدين وتوصلت الدراسة الى استخدام صحف العينة القومية والحزبية للخطاب لدينى وابراز دور الازهر والكنيسة فى المعلومات الواردة عن أحداث الكشح

وفى حين اوضحت نتائج هذه الدراسات من تمكن الصحف من استعراض جوانب الازمة اكدت دراسات اخرى قصور الدور الاعلامى فى ادراة الازمات مثل دراسة حسن مكى[١٢] الذى استعرض طبيعة المعالجة الصحفية لظاهرة الارهاب بالتطبيق على جريدة الاهرام المصرية والوطن الكويتية، وخلص الى قصور المعالجة الصحفية لقضايا الاوهاب، واكتفاء الصحف بتزويد الجمهور بالمعلومات دون التفسير واستخلاص الدلالات

ثانيا الدراسات التى اهتمت بنقابة الصحفيين

أهتمت الدراسات فى هذا المجال، بالتطور التاريخى لنقابة الصحفيين المصريين، ثم الدراسات التى تناولت الدور المهنى للنقابة المتمثل فى حماية حرية الصحافة من خلال دعم تشريعات بعينها ومجابهة اخرى، كذلك دور التدريب والتاهيل المهنى

ففى الاطار الاول الخاص بتطور نقابة الصحفيين يمكننا رصد دراسة لبنى عبدالعزيز جاويش[١٣] حول مواقف النقابة دفاعا عن الحريات الصحفية والمهنية وقد توصلت الدراسة الى ان السلطة فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ وبعدها كانت تتدخل بقوة فى نقابة الصحفيين عبر القوانين التشريعية ودعم قيادات بعينها لقيادة العمل النقابى

كما تعرضت ليلى عبد المجي[١٤]د من خلال دراستها للسياسة الاعلامية بمصر طوال الحقبة الناصرية،تطور القوانين التى تشكل البنية التشريعية والقانونية للاداء الصحفى المهنى ودور نقابة الصحفيين فى تلك المنظومة التى تعمل فى اطارها الصحف والصحفيين

وتتبع وائل محمد محمد العشرى[١٥] العوامل التى اثرت على اداء نقابة الصحفيين وكيفية تعاملها مع قضايا المهنية وتفعيل قانون النقابة وميثاق الشرف الصحفى، وخلصت الى ان عوامل التطور ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية وقدرات الصحفيين انفسهم على تبنى رؤى جديدة لاستقلالية العمل النقابى والتفاعل الايجابى مع المجتمع

وعن الدور المجتمعى للنقابة قام مصطفى كامل السيد[١٦] بتحليل القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة فى المجتمع ومنها نقابة الصحفيين وتاثير جماعات المصالح على اتخاذ القرار والتشريع وفقا لتضاغط يتراوح قوته تبعا للاليات المتاحة لصالح جماعة الضغط ويصل الى حلول تفوضية تحقق بعضا من مصالح جماعات الضغط

واهتم احمد فارس محمد عبد المنعم[١٧] بتاثير اعضاء النقابات المهنية على متخذ القرار فى مصر من خلال دراسة المواقف النقابية المعلنة تجاه السياسات والاحداث الجارية . وخلصت الى ان النقابات المهنية تمارس اشكالا من الضغط

عبر اجتذاب تاييد ارای العام للمطالب النقابية التی تمثل اهتماما من المجتمع ذاته كما انها تلعب دور رئيسی فی تدعيم سياسات النظام السياسی القائم

وفی الاطار الثانی ارتبطت الدراسات برصد وتحليل الدور التاهيلی والتدريبی فی نقابة الصحفيين،وحجم الرضا الوظيفی للصحفيين أعضاء النقابة

فأهتمت ناهد فؤاد ابو العيون[١٨] برصد دور نقابة الصحفيين فی منظومة التدريب المهنی والاعداد الاكاديمی وخلصت الی ضعف دور النقابة فی تحقيق متطلبات تطوير الاداء الصحفی، بينما رصد حسام محمد الهامی[١٩] على دور التاهيلی للنقابة فی الفرة الراهنة حبث قيم تاثير التكنولوجيا المتطورة على الصحفيين اكاديميا ومهنيا ومدى تعامل نقابة الصحفيين مع تلك المستحدثات التكنولوجية الجديدة على اداء نقابة الصحفيين فی مجال التدريب المهنی

واهتم مرعی مدكور[٢٠] بمعايير تحديد مستوى الرضا الوظيفی المهنی للصحفيين باعضاء نقابة الصحفيين المصريين اعتمادا على تخصصاتهم العلمية والوظائف التی يؤدونها .

التعليق على الدراسات السابقة:

اهتمت الدراسات السابقة بصفة عامة بتاثير الصحف فی المجتمع والادوار التی يقوم بها القائمين بالاتصال فی دوائر الاخبار والتفسير والتحليل والتوجيه فی اطار ادارتهم للازمات، واتسمت الدراسات التی دور التنظيم الذاتی وتاثيره على القائمين بالاتصال او المجتمع بالندرة الشديدة،على الرغم من الاهمية الكبيرة للادوار التی تلعبها وسائل التنظيم الذاتی فی اداء الصحفيين بوصفها الادوات الاكثر ديموقراطية وتناسبا مع تحقق مفاهيم حرية الصحافة والصحفيين وتجسيد اشكال الاستقلال لهم عن السلطات الاخرى فی الدولة فان الدراسات السابقة اهتمت بصفة اساسية بتاريخ بظروف نشاة التنظيم النقابی اوبالقوانين المنظمة للعمل النقابی دون الاهتمام بدراسة وتحليل الاداء النقابی ذاته ارتباطا بمفهومی المهنية والاخلاقية ومدى اتساق ذلك الاداء مع اسس العقد الاجتماعی بين المجتمع ومن يعملون بمهنة الصحافة

اهمية الدراسة:

تشير أغلب الدراسات العلمية الى أن جوهر الأزمات التي تعاني منها الأنظمة الإعلامية خصوصاً في دول العام الثالث تكمن في غياب المرجعيات المهنية والاخلاقية واليات الضبط الذاتی للصحفيين والاعلاميين حيث تتفق الدراسات الإعلامية المهتمة بالقائمين بالاتصال على أن الصحفيين ليسوا مجرد ناقلين لوجهات نظرهم أو للمعلومات والآراء التي يحصلون عليها من الآخرين وإنما يتميز الصحفي بأنه يعد تقارير أصلية مستمدة من الواقع ولا يخلطون المعلومات والأخبار بالرأى أو ينقلون الشائعات أو يصنعون أخباراً أو أحداثاً غير حقيقية [٢١]

كما أن الصحفيين الذين يقعون في خطأ تلوين المادة الخبرية أو اختلاق الأحداث أو نشر الشائعات يتعرضون للإدانة الأخلاقية حيث ينتهكون ميثاق الشرف الصحفي نتيجة عدم الالتزام به فی نقابتهم المهنية[٢٢].

والتنظيم النقابی المهنی فی مصر وغيرها من دول العالم يجب ان يضمن الالتزام المصلحی بين اصحاب المهنة والمجتمع وذاك الالتزام يمثل جزءا من العقد الاجتماعی بين المجتمع ومن يمارسون مهنة بعينها .. ولان الصحافة استقرت كمهنة محددة المعالم والاهداف والوظائف فی المجتمع منذ اربعينيات القرن الماضی فان ممارستها مرهونة بتنفيذ ذلك الالتزام المهنی والاخلاقی بين الصحفی والمجتمع والذی تنظمه قوانين الدولة وتفعل وتراقب تنفيذه اليات الضبط الذاتی المعلنة من ممارسی مهنة الصحافة اعضاء نقابة الصحفيين .. بل ان نقابة الصحفيين المصريين هنا مسؤولة بصفة اساسية عن الممارسة الصحفية بكافة اشكالها فی المجتمع ومسؤولة عن حماية المهنة ذاتها .. كما انها مسؤولية عن علاج الازمات الصحفية والاعلامية التی تظهر فی المجتمع حيث يتحمل الصحفيون مسؤولية مواجهة تلك الازمات كجزء من مسؤوليتهم عن حماية المهنة وكفاعلين اساسيين فی حماية المجتمع ذاته من مخاطر الممارسة الصحفية الخاطئة التی تنعكس سلبا على الاستقرار الاجتماعی .

وقد حدد ميثاق اخلاقيات العمل الأهلي العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني باعتبارالصحفيين والاعلاميين فصيلاً في النخبة المؤثرة اجتماعياً في مجموعة المرتكزات تتمثل في:

- إقامة علاقة تكاملية قائمة على الاحترام المتبادل والنزاهة والشفافية.
- بناء حوار بناء مع الصحافة وإيجاد أطر تفاعل إيجابية.
- يجب أن تلعب وسائل الإعلام دوراً في خلق ذهنية مجتمعية قائمة على الثقة وعدم الفكر البناء والابتعاد عن التجريح الشخصي والمؤسسي.

■ مطالبة الصحف بأن تكون منبراً ديمقراطياً ومنصة لإبراز الإيجابي ومحاربة المظاهر السلبية في المجتمع وجمعيات المجتمع المدني وأن تلتزم الصحف بالحياد والموضوعية والشفافية والدقة[٢٣].

ومن ثم فان العلاقة الاعتمادية التى تتنامى لدى الجمهور اعتمادا على وسائل الاعلام فى التعرف على المعلومات والتفاعل مع الاراء والتاثر السلوكى المتنامى لدى قراء للصحف اعتمادا على ماتنشره الصحف من اخبار واراء وتوجهات لاتخلو من توجيه متعمد يخدم السياسات التحريرية لكل صحيفة على حدة يفرض على الباحثين فى مجال الدراسات الصحفية ضرورة الاهتمام بدراسة توجهات الراى العام والفاعلين الرئيسيين من قادة الراى المؤثرين فى الراى العام فى اطار بيئة العمل الصحفى واليات الضبط الذاتى لمعرافة تاثير توجهات الصحفيين تجاه قضايا بعينها خاصة فى فترات الازمات، مع دراسة تاثير عوامل البيئة التى يعمل فيها الصحفيين على مدى التزامهم بما اصطلح على تسميته بالمرتكزات الثابتة فى سلم القيم والسلوكيات الاجتماعية والثقافية التى تشكل تميز هوية المجتمع المصرى بما يؤدى الى تطوير المجتمع وتقدمه والحفاظ على تماسكه اعتمادا على تفعيل الدور الايجابى للجمهور فى الحفاظ على المجتمع وخدمة مصالحه العامة

دراسة استطلاعية لتحديد مشكلة الدراسة

قام الباحث بدراسة استطلاعية لتحديد مشكلة الدراسة اعتمدت على:

■ عينة عشوائية من نتائج تقارير متابعة الاداء الصحفى والاعلامى بعد ثورة يناير والتى اظهرت تنامى ظاهرة عدم الالتزام بالقواعد المهنية والاخلاقية فى التغطيات الصحفية للصحف المصرية والتى تراوحت نسبتها مابين ٥٤٪ الى ٢٤٪ خلال عام ٢٠١٢ بعد الثورة مقارنة بنسب تتراوح مابين ٧٪ الى ٣٪ عام ٢٠١٠ قبل الثورة [٢٤]

■ عينة عشوائية من نتائج تقارير الاتحاد الاوروبى ومنظمات الدفاع عن الصحفيين قبل وبعد الثورة حيث سجلت ظاهرة الاعتداء على الصحفيين وملاحقتهم قانونيا عام ٢٠٠٩ نسبه ٧٪ من اجمالى الصحفيين ارتفعت الى نسبة ١٦٪ عام ٢٠١١بعد الثورة [٢٥]

■ تقارير متابعة الاداء البرلمانى قبل وبعد الثورة حيث حقق الاهتمام بالصحافة والاعلام اعتمادا على مضابط جلسات البرلمان نسبة اهتمام من المجلس قبل الثورة تمثل ١٢٪ رتفعت الى ٤٣٪ فى برلمان ما بعد الثورة [٢٦]

وقد اظهرت الدراسة الاستطلاعين الاتى:

■ ان الصحافة فى مصر تمر بازمة متصاعدة بعد ثورة يناير تشبه فى مسبباتها ازمة الصحافة عام ١٩٩٥ بسبب القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ والتى حدثت بسبب ديكتاتورية السلطة وعدائها للصحافة واثارة العداء ضد الصحفيين فى المجتمع حيث انتقدهم مبارك الرئيس السابق بانهم " الصحفيون ليس على راسهم ريشة " واصدر مجلس الشورى القانون المشار اليه بعيدا عن الصحفيين بما هدد مهنتهم وحريتهم وهو ماتكرر من الرئيس مرسى وجماعة الاخوان المسلمين ومجلسى الشعب والشورى ذات الاغلبية الاخوانية

■ نجحت نقابة الصحفيين فى احتواء ومعالجة معظم اثار ازمة ١٩٩٥خلال عام واحد بينما مازالت ازمة الصحافة عام ٢٠١٢ تتصاعد ؟؟

■ ادت ازمة الصحافة الى مخاطر متعددة على المجتمع ومهنة الصحافة منه خطر الانقسام الاجتماعى الحاد على خلفية الاستقطاب السياسى والطائفى الذى تمارسه السلطات والقوى الفاعلة فى الحياة السياسية وقد نتج عن تلك الازمة مشكلة تدنى لغة الحوار فى المجتمع مع تزايد حالات العنف والانفلات الاخلاقى وانتشار ضواهر البلطجة .. وتصاعدت معدلات الاتهامات الجماعية ضد الصحفيين والصحافة وسقوط صحفى قتيل واصابة العشرات، كما شهد عام 2012 تزايد معدلات الاعتداءات اللفظية والجسدية ضد الصحفيين اثناء ممارستهم عملهم فى تغطية الاحداث بالشوارع، كما صدرت عدة تعديلات قانونية واجراءات ادارية من مجلس الشورى تخص تعيين قيادات صحفية جديدة للصحف القومية واعادة تشكيل المجلس الاعلى للصحافة .

مشكلة الدراسة:

وتهتم مشكلة الدراسة بتقييم دور نقابة الصحفيين كمرجعية اخلاقية ومهنية مع تزايد معدلات المخالفات الصحفية ومانتج عنها من مخالفات وجرائم مهنية انعكست بالسلب على المجتمع وقد تمثل ذلك فى:

■ انحدار معظم التغطيات الصحفية الى مستوى اقل كثيرا مما كانت عليه قبل الثورة حيث تعرضت معظم الصحف بعد الثورة الى تحديات متنوعة ادت الى تدنى مستوى مفردات

الخطاب الصحفى واستخدام الفاظ وعبارات حققت تصاعد معدلات السب والقذف والتعريض مع هبوط مستوى المعالجات الصحفية التى اصيبت بعدم التزام معظم الصحف والقائمين بالاتصال فيها بالمعايير المهنية حيث نرصد تزايد ظاهرة تجهيل المصادر الصحفية وخلط الراى بالخبر وعدم التوازن فى الاعتماد على المصادر المتنوعة فى التغطيات الصحفية والانحياز لطرف دون اخر فضلا عن الاعتماد على التغطية الخبرية وغياب الحملات الصحفية وقوالب التحرير الاستقصائية التى تتناول بتعمق الاحداث والقضايا المثارة

■ تزايد معدلات العداء العلنى من بعض القوى السياسية والفكرية ضد الصحفيين والنقابة وانعكاسات ذلك على التغطيات الصحفية والراى العام

■ انعكاسات اصدار السلطات لقوانين وقرارات ادارية تخص الحريات والعمل الصحفى وتاثيرها على حرية الصحافة وبيئة العمل الصحفى وموقف النقابة والصحفيين منها

ومما لاشك فيه ان نقابة الصحفيين بوصفها المرجعية المهنية والاخلاقية للصحافة المصرية هى الجهة الاولى المنوط بها التصدى لتلك الظواهر السلبية التى تضر بمصداقية الصحافة والصحفيين لدى القراء والمجتمع .. ولكن النقابة قد تعرضت لتحديات متتالية بعد الثورة اعاقت دورها واصبحت جزء لا يتجزأ من ازمة الصحافة والاعلام فى مصر. وتتحدد مشكلة البحث فى دراسة دور نقابة الصحفيين حجم تفهمها لابعاد الازمة من جهة ومسارات التفاعل النقابى معها وكيفية ادارة الازمة وكيفية التغلب عليها فى اطار اليات العمل النقابى

الهدف من الدراسة:

وتهدف الدراسة الى رصد وتحليل كيفية ادارة نقابة الصحفيين لازمة الصحافة فى مصر بعد ثورة 25يناير بابعادها المختلفة و البدائل التى طرحتها لكيفية التعامل معها اعتمادا على تفعيل دور نقابة الصحفيين المصريين بوصفها احدى ادوات الضبط الذاتى وذلك من خلال الاهداف الفرعية الاتية :

■ رصد وتحليل واقع الصحافة قبل وبعد ثورة 25يناير والذى يمثل بيئة الازمة

■ رصد وتحليل اسباب الازمة ومراحل تطورها وعناصر التازم

■ انعكاسات الازمة على الاداء المهنى الصحفى

■ ردود الفعل التى قام بها مجلس النقابة تجاه تفاعلات الازمة

■ مواقف جموع الصحفيين اثناء مراحل الازمة على المستوى النقابى

■ طرح رؤية لعلاج ازمة الصحافة اعتمادا على تفعيل قانون نقابة الصحفيين واليات الضبط الذاتى

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للبحث فى التساؤلات التالية:

■ ماهى ابعاد علاقة الصحافة بثورة 25يناير 2011قبل اندلاع الثورة وخلال العام الاول لها ؟

■ ماهى المتغيرات التى طرات على الواقع الصحفى على مستويات البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية بعد ثورة يناير؟

■ ماهو تاثير المتغيرات التى احدثتها الثورة على اداء الصحافة والصحفيين ؟

■ لماذا بدات ازمة الصحافة وما علاقة ذلك بالمتغيرات الاجتماعية مابعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

■ ماهى ردود فعل النقابة تجاه تفاعلات الازمة ومراحلها المتتالية ؟

■ ماهى اشكال الانتهاكات المهنية والاخلاقية التى وقع فيه الصحفيين والصحف اثناء الازمة ؟

■ كيف فعلت النقابة ادوات الضبط الذاتى المتاحة للتعامل مع الازمة ؟

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذجين من النماذج الاتصالية التي تتناول الأخطار والأزمات وهما:

- نموذج إدارك المخاطر.
- نموذج تحديد الثقة.

نموذج ادراك المخاطر The Risk Perception Model

هناك العديد من العوامل التى تؤثر فى ادراك المخاطر، وتلعب هذه العوامل دورا كبيرا فى تحديد مستويات الاهتمام والقلق، الغضب، والخوف وغيرها من المشاعر لدى الجمهور، والتى بالتالى تؤثر فى تغيير الاتجاهات والسلوك[٢٧].

فمثلا، يصل الاهتمام إلى أعلى مستوياته عندما يتم ادراك الخطر على أنه غير طوعى involuntary ولا يمكن الفكاك منه،

ولا يقع تحت سيطرة الفرد، ويرتبط هذا الاهتمام بعدم الثقة في الأفراد والمنظمات.

ويقترح نموذج ادراك المخاطر القيام بأنشطة معينة كجزء من جهود اتصال المخاطر، فيجب أولاً جمع وتقييم المعلومات الميدانية التى يتم جمعها من استقصاءات الرأى والمجموعات البؤرية عن آراء الجمهور فى عناصر ادراك الخطر (خاصة الثقة، الفوائد، السيطرة والعدالة). ويعد التفاعل مع الجمهور وتبادل المعلومات عما يثير اهتمام الجمهور من الانشطة الهامة التى يجب القيام بها.

نموذج تحديد الثقة The Trust Determination Model

يركز هذا النموذج على أن تكوين أو بناء الثقة لدى الجمهور هى المدخل الوحيد لتحقيق الأهداف الاتصالية، حيث أنه عندما يكون الجمهور محبطا غالبا مالايثق فى أن الآخرين يهتمون به.

ويتم بناء الثقة عبر فترة زمنية وهى نتيجة لعدة تصرفات وخبرات اتصالية. ولبناء الثقة أو المحافظة عليها، يمكن استخدام طرف ثالث يتمتع بثقة الجمهور، ومن العوامل الأخرى التى تؤدى إلى بناء الثقة الاهتمام والتعاطف، الاخلاص والالتزام، الخبرة والقدرة، واخيرا الأمانة والانفتاح[٢٨].

وتؤكد نتائج دراسات فعالية الاتصال المباشر أن تبادل المعلومات وورش العمل مع الجمهور المستهدف هى السبيل الأكثر فعالية لبناء الثقة بين الأفراد والمجموعات الصغيرة. يؤكد هذا النموذج على أهمية المصداقية العالية التى يتمتع بها الطرف أو المصدر الاتصالى الثالث مثل العلماء وخبراء الصحة، إلا أنه يجب أن يتمتعوا بالقدرة على التواصل وتبادل المعلومات مع الجمهور بفعالية، حتى أثناء وجود عوائق لعملية الاتصال.

ويقل ادراك الثقة عندما تتسم الرسائل الاتصالية: بعدم التوافق بين آراء الخبراء، عدم التنسيق بين الجهات المسئولة المعنية بادارة الخطر، والكثافة فى ظهور المسئولين عن ادارة المخاطر وعدم استماعهم للجمهور، وأخيرا عدم الرغبة فى الاعتراف بالخطر والتهرب من المسئولية أو الاهمال فى ادارة مسئوليات الخطر[٢٩].

وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) فى كتابها عن استراتيجيات الاتصال نموذجا يطلق عليه "سلم تبنى الأفكار الجديدة Adoption Ladder process وأوضحت أنه يمكن النظر إلى احداث التغيير فى ادراك المجتمع وسلوكياته على أنه ابتكار وفكر جديد يتم الترويج له innovation وبالتالى حدد سلم تبنى الأفكار عدة مستويات للاتصال، يمر خلالها الفرد حتى يتبنى فكرا جديدا أو فكرا مغايرا لما هو عليه:

المستوى الأول: الوعى بالمشكلة:

حيث لابد أن يدرك الفرد أن هناك مشكلة فى المقام الأول، ويفهم أبعادها.

المستوى الثانى: الاهتمام:

وبعد تعرف الفرد على المشكلة، تأتى مرحله الاهتمام بالمشكلة والرغبة فى معرفة المزيد عنها ومتابعتها.

المستوى الثالث: الفهم والمعرفة:

وذلك حتى يستطيع الفرد أن يقوم بالتغيير ويتبنى التجديد

المستوى الرابع: الاتجاه:

حيث يحدد الفرد قبوله للفكرة ورغبته فى التجديد أو التغيير أى أنه يكون اتجاها محياً للتغيير.

المستوى الخامس: المشروعية legitimization:

ويعنى تماشى هذا التجديد أو التغيير مع العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع، ويرتبط هذا المستوى بالقوانين العامة السائدة فى المجتمع، وأيضا بالأعراف الثقافية والاجتماعية السائدة ومدى قبولها للتغيير المطلوب، ووجود جماعات ضغط من داخل المجتمع تؤيد التغيير.

المستوى السادس والأخير: الممارسة:

ولا تأتى الممارسة إلا بعد التجربة والتأكد من امكانية تنفيذ التغيير وفاعليته، ثم التأكيد على ثبات التغيير المقترح، وليس ممارسته لفترة قصيرة فقط.

ويعد نموذج سلم التبنى وسيلة جيدة لتحديد الاهداف الاتصالية فى كل مرحلة، والتى تهتم برفع الوعى ودرجات المعرفة لموضوع ما، أو تغيير الاتجاهات وتشجيع القيام بأنشطة معينة[٣٠].

الاطار المنهجى للدراسة

نوع الدراسة:

الدراسة وصفية تستهدف رصد وتحليل دور نقابة الصحفيين المصرية تجاه الازمة التى تمر بها الصحافة بعد ثورة ٢٥ يناير وكيفية التعامل مع الازمة ومواجهة مخاطرها

مناهج الدراسة:

منهج المسح:

اعتمدت الدراسة علي منهج المسح، وهو من أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية بصفة عامة.

ويستهدف المنهج تسجيل، وتحليل، وتفسير، الظاهرة في وضعها الراهن، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات، ومصدرها، وطرق الحصول عليها[٣١].

وينقسم المنهج المسحي إلى شقين هما "الشق الوصفي والذي يحاول وصف الظاهرة محل الدراسة فيما يعرف بالبحوث الوصفية، والثاني هو الشق التحليلي والذي يحاول شرح وتحليل الظاهرة محل الدراسة وأسبابها[٣٢] وفي إطار ذلك تم مسح اتجاهات الجمهور المستهدف نحو ازمة الصحافة .

أساليب التحليل:

وتعتمد الدراسة بصفة اساسية على اسلوب التحليل الكيفى القائم على الرصد والتحليل للمواد الاخبارية الصحفية ومقالات الراى لكتاب الاعمدة الصحفية فى الصحف القومية والخاصة والحزبية .. وعلى نتائج لبحوث والتقارير الصحفية التى اعتمدت على تحليل المضمون للصحف الصادرة فى فترة الدراسة ..

كما تعتمد على اداة الملاحظة بالمشاركة من الباحث فى احداث الثورة وفاعليات العمل الصحفى وعلى تحليل مضمون ماصدر من تقارير ودراسات وبيانات وبلاغات من نقابة الصحفيين المصريين خلال فترة البحث .. وقد تم الاعتمادعلى اسلوبي التحليل الكمي والكيفى لبيانات نقابة الصحفيين خلال الفترة المبحوثة

مجتمع الدراسة:

أجريت الدراسة على المواد الصحفية الاخبارية ومقالات الراى للكتاب الصحفيين اعضاء نقابة الصحفيين المصرية كما شملت تحليل مضمون كل البيانات الصادرة عن نقابة الصحفيين خلال فترة الدراسة

شملت الدراسة تحليل 832مفردة من المواد الصحفية الاخبارية و 38مفرده من المقالات الصحفية المنشورة خلال فترة الدراسة وتتناول نقابة الصحفيين بواقع 17مقالة فى الصحف الحزبية و 12مقالة فى الصحف الخاصة و 8مقالات فى الصحف القومية ..

كما اجريت الدراسة على جميع ماصدرعن النقابة من تقارير نشاط الجان النقابية منها تقارير من اللجنة التشريعية بالنقابة حول رؤية الصحفيين فى المنظومة الدستورية والقانونية لتنظيم العمل الصحفى بعد الثورة .و 20بيانا صحفيا صدروا عن مجلس النقابة و 23بلاغا مقدما من النقابة الى النائب العام وبلاغ واحد مقدم الى اللواء حمدى بادين عضو المجلس العسكرى

المدى الزمنى للدراسة

وتتناول الدراسة واقع الصحافة المصرية خلال 12شهرا هى الفترة الزمنية من يناير 2012حتى ديسمبر 2012، حيث شهدت تلك الفترة بداية تصاعد ازمة الصحافة تزامنا مع بداية عمل البرلمان المنتخب بعد الثورة

ادوات جمع المعلومات

اعتمدت الدراسة على ادوات جمع المعلومات الاتية:

١- اداة الملاحظة بالمشاركة حيث اعتمد الباحث على خبرته الصحفية والنقابية ومعايشته للاحداث النقابية قبل الثورة وبعدها مما اتاح له التوصل الى معلومات وحقائق نتجت عن تفاعل الصحفيين والنقابيين بصفة خاصة مع ازمة الصحاف المبحوثة

٢- جلسات حوار بؤرية مع الصحفيين المصريين العاملين فى الصحف القومية والخاصة والحزبية اعتمدت على اختيار عينة ممثلة للصحف واجريت وفق ادلة حوار مقننة

٣- تحليل كيفى لمضمون البيانات النقابية االصحفية والبلاغات القانونية المقدمة من النقابة للنائب العام وللجهات المسؤولة وتقارير النشاط النوعى النقابية وبصفة خاصة اللجنة التشريعية ..

٤- نتائج تقارير دراسة المضمون الصحفى التى صدرت من منظمات المجتمع المدنى .. ونتائج المؤتمرات والندوات المعنية بمستقبل الصحافة والاعلام

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج التفصيلية التى تساعدها على التعرف على ابعاد ازمة الصحافة ومكونتاتها وكيفية تعامل النقابة معها لاحتوائها ومحاصرة مسبباتها

تمهيدا لحلها .. ونستعرض كالتالى:

اولا: رصد وتحليل واقع الصحافة قبل وبعد ثورة 25يناير والذى يمثل بيئة ازمة الصحافة

نتناول فى هذا المحور الملامح العامة لواقع نقابة الصحفيين من خلال دراسة ابعاد واقع الصحافة المصرية قبل وبعد ثورة يناير من خلال ثلاثة مداخل هى:

المدخل الاول: الاطار القانونى الذى تعمل فيه الصحافة والنقابة قبل وبعد الثورة

المدخل الثانى: التحديات السياسية التى تواجه مهنة الصحافة وانعكاسها على الصحف واداء نقابة الصحفيين

المدخل الثالث: التحديات المهنية التى اثرت فى بيئة العمل الصحفى والنقابة

المدخل الاول:الاطار القانونى الذى تعمل فيه الصحافة والنقابة قبل وبعد الثورة

تمثلت ابرز معطيات الاطار القانونى الذى ينظم عمل الصحافة المصرية ونقابة الصحفيين المصريين قبل ثورة 25يناير وبعدها فى عدد من المعطيات الاساسية سوف نتناولها فى اطارها العام

● الاطار القانونى الذى عملت فيه الصحافة والنقابة قبل الثورة

عانت الصحافة المصرية معاناة ممتدة قبل ثورة يناير 2011 نتيجة تكلس معطيات الواقع الاجتماعى التى انتجت بيئة قانونية وسياسية واجرائية كبلت حرية الراى والتعبير بصفة عامة ووضعت قيود وضوابط سلطوية على حرية الصحافة والاعلام .. فقد استمرت بيئة العمل محكومة بقوانين قديمة مثل قانون 20لسنة 1936الخاص باصدار وتداول المطبوعات الذى يزخر بقيود متعددة على حرية الصحافة جنبا الى جنب مع القيود التى جاء بها القانون 148السنة 1980الخاص بتنظيم الصحافة وانشاء المجلس الاعلى للصحافة والقانون 96[٣٢]لسنة 1996الخاص بتنظيم الصحافة مع ضوابط واليات امنية تفرض السيطرة الكاملة على الصحف المملوكة للدولة وتلك الصادرة عن شركات او شخصيات اعتبارية ..

وقد اضحى الهامش الديموقراطى المحدود الذى اتاحه حكم الرئيس الراحل انور السادات مرهونا برغبات ومصالح السلطة الحاكمة فى عهد مبارك على حساب مصالح القراء والمجتمع ..

وقد استمرت -قبل الثورة -حالة من الصراع الذى تنخفض درجاته احيانا وتتصاعد فى احيان اخرى بين الصحفيين وبين سلطات الدولة على خلفية دفاع الصحفيين عن حرياتهم الصحافية فى مقابل تدخلات متنوعة من السلطة فى ادارة الصحف القومية ..

وكانت نقابة الصحفيين ملجا المختلفين مع النظام السياسى يحتمون بتاريخها والقيم المهنية والاخلاقية الراسخة لدى اجيالها المتتالية من ممارسى مهنة المتاعب .. وقد حمت لنقابة المهنة والصحفيين من مخاطر عديدة نتجت عن ممارسة النظام السلطوى اسليب متنوعة من القهر والاستبداد

وتمتاز الصحافة المصرية بتاريخ طويل من النضال الديموقراطى الذى شارك فيه جموع الصحفيين باختلاف مشاربهم السياسية والفكرية للحفاظ على مهنة الصحافة وحريتها واستقلالها ايمانا منهم بان الصحافة الحرة مطلب اجتماعى وضرورة حياتية لمصلحة المجتمع واستقراره وتقدمه .. وقد ساند الشعب المصرى هذه المفاهيم وكان داعما لحرية الصحافة عبر التاريخ ..

وقد عرفت مهنة الصحافة فى مصر طريق التشكيلات النقابية كوسيلة لجمع الصحفيين وتوحيد حركتهم منذ عام ١٩٠٧ حين انشات جمعية ملاك الصحف ثم تبعها فى 1914 النقابة العامة للصحافة وثلاث نقابات اخرى والتى طورت ادائها ولوائحها حتى استقرت فى كيان واحد مع انشاء نقابة الصحفيين المصريين عام 1945والتى استمرت حتى الان وصدر احدث قانون لها برقم 76لسنة 1970وانتج الصحفيين المصريين عبر تاريخهم النقابى 5مواثيق شرف اخرها ميثاق الشرف الصحفى المصرى 1998والذى اصدره المجلس الاعلى للصحافة عام -2003بعيدا عن نقابة الصحفيين مما ادى الى غياب الية تنفيذ الميثاق حيث لم يربط من صاغوه بين مواد المحاسبة والعقاب فى قانون النقابة وبين عدم الالتزام بتنفيذ الواجبات الصادرة فى الميثاق فاصبح مضمونا بلا تفعيل وهو ماينئل بعدا هاما فى نشاة وتطور ازمة الصحافة المصرية الحالية موضوع الدراسة كما سنفصل فيما بعد .

وكانت القيم الصحفية التى تمثل خليطا من الاخلاقيات المهنية والحريات الانسانية والواجبات الوطنية والحقوق المرتبطة باداء الرسالة الصحفية وحماية حرية الصحافة والصحفيين مستقرة فى الوجدان الصحفى المصرى منذ شارك

الصحفى د. محمد حسين هيكل ممثلا للنقابة العامة للصحافة المصرية فى المؤتمر الدولى للصحفيين عام 1926وشارك فى وضع اسس وثيقة " الضمير فى الممارسة الصحفية " الصادر عن المؤتمر ..

كما قدم الصحفى د. محمود عزمى النقابى البارز مشروع " ميثاق اخلاقى دولى للاعلاميين " للامم المتحدة فى 1951ابان عمله مندوبا لمصر ورئيسا للجنة حقوق الانسان فى الامم المتحدة .. وهو ذات المشروع الذى اصدرته لجنة حرية الصحافة بالمنظمة الدولية عام ١٩٥٣[٣٤]

كما كانت نقابة الصحفيين المصرية وراء صدور اول ميثاق شرف صحفى عربى صدر عن اول مؤتمر للصحفيين العرب دعت له النقابة المصرية عام 1953.

وعلى الرغم من النظام الاعلامى السلطوى الاستبدادى الذى سيطر على مصر والدول العربية طوال القرن العشرين وحتى الان .. فان التنظيم الذاتى للصحفيين (النقابة) افرز منظومة من القواعد الراسخة مهنيا واخلاقيا توارثتها اجيال الصحفيين بالتزام وايمان تحدى كل اساليب السلطة حيث تعرضت حرية الصحافة فى هذا النظام السلطوى الى انتهاكات بالجملة حيث حول النظام السلطوى قيادات الصحفيون الى الاهتمام بقارىء واحد فقط هو الحاكم الذى يتفانون لخدمته والحفاظ على مودته ولايهتمون بالقراء او المشاهدين اوالقيم او القانون فى مقابل غض نظر النظام عن فسادهم المالى والاخلاقى ..

ورغم معاناة الصحفيين الاخلاقيين الذين يتميزون بالابداع والرغبة فى القيام برسالتهم الاجتماعية والانسانية الراقية لخدمة المجتمع فى هذا النمط السياسى الشمولى وتعرضهم للاستبعاد والحصار والمطاردة من اجهزة الدولة الا ان نقابتهم واخلاقياتهم ومبادئهم الراسخة كانت هى الاقوى وحمت وحدة الصحفيين وتمسكهم باخلاقيات المهنة الكثيرين من بطش النظام الاستبدادى .

وكانت نقابة الصحفيين تعكس تلك العلاقة الندية بين الصحفيين والسلطات فى الدولة حيث كان الصحفيون متمسكون بتاريخهم المتراكم بالتحدى والتضحيات والمواقف الوطنية وقواعدهم المهنية والاخلاقية المكتوبة منها والشفوية وتاثيرهم الواسع لدى القراء فى مصر ومختلف دول العالم .. وكانت السلطة تجتهد فى وضع القوانين المقيدة لهم وتحرص على ان تكون نقابتهم تحت السيطرة عبر الدفع بقيادات نقابية موالية للحكومة وتدعمها لعضوية مجلس ادارة النقابة .. وقد ادرك الصحفيون المصريون المعادلة التى تحقق مصالحهم دون التفريط فى مبادئهم فكانت نتائج الانتخابات النقابية -طوال الثلاثين عاما الماضية -تاتى بعضوية لمجلس النقابة تنتمى للمعارضة ونقيب حكومى او نقيب معارض بدرجة تفاهم عالية مع السلطة ..

والحقيقة اللافتة ان نقابة الصحفيين حافظت على المهنة واخلاقياتها عبر التزام قيادتها -حتى الحكوميين منهم - بالقواعد المهنية والاخلاقية الراسخة واهمها احترام الاقدمية والمواقع القيادية التحريرية والتماسك الجماعى بين كل الصحفيين باعتبارهم اسرة واحدة يحرص كل منهم على الاخر ويسانده فى المواقف المهنية رغم الاختلافات السياسية والفكرية بينهم [٣٥]

● الاطار القانونى للصحافة والنقابة بعد الثورة

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير في مصر وتنحي حسني مبارك عن السلطة في ١١ فبراير ٢٠١١ وتكليفه للمجلس الأعلي للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، قام المجلس الأعلي للقوات المسلحة بإصدار عدد من الإعلانات الدستورية التي حكمت المرحلة التى امتدت حتى ٣٠ يونيه ٢٠١٢ مع تنصيب د. محمد مرسى رئيسا منتخبا لمصر.

وكان الإعلان الدستوري الأول في ١٣ فبراير ٢٠١١ بعد يومين من تنحي مبارك. والإعلان الثاني فى ٣٠ مارس بناءً علي نتيجة الاستفتاء علي التعديلات الدستورية في ١٩ مارس ٢٠١١ وقد أدخل المجلس العسكري تعديلين علي إعلان ٣٠ مارس، مرة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١ لتعديل نسبة الفردي والقوائم في انتخابات مجلسي الشعب والشوري، ومرة في ١٩ نوفمبر ٢٠١١ للسماح للمصريين بالخارج بالتصويت في الانتخابات تحت إشراف السفراء والقناصل بدلاً من القضاة..

كما اصدر المجلس العسكرى فى ١٧ يونيو٢٠١٢ الاعلان الدستورى المكمل بتعديل ٧ مواد من الاعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس .. وقد بادر الرئيس مرسى بالغاؤه بعد ايام من توليه السلطة .. كما اصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة مايزيد عن 120قرارا اداريا فى مختلف القطاعات .

وعندما انتخب البرلمان الجديد فى مارس 2012 اصدر 23 تشريعا فى الفترة من مارس حتى مايو 2012حيث صدر حكم

الدستورية العليا بحل البرلمان نتيجة عد دستورية قانون انتخاباته

وبعد تولى د. محمد مرسى السلطة كرئيس للجمهورية جمع مابين سلطتى التشريع والتنفيذ لمدة ستة اشهر اصدر خلالها 4 قوانيين ومايزيد عن 300 قرار ادارى .. كما صدر دستور جديد لمصر-فى ظل خلاف واسع حوله - فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢

وكان من المفترض مع هذا الجهد الشريعى المتوالى ومع وجود ثورة تطالب بالحريات وتطهير الاعلام ان تتغير الاوضاع فى مصر بصفة عامة وفى مجال الحريات وحرية الصحافة بشكل خاص ولكن ماحدث كان على العكس من ذلك فنجد على سبيل الامثلة الواضحة:

■ ينص الاعلان الدستورى الاول الصادر عن المجلس العسكرى فى 13فبراير 2011فى مادته الاولى " تعطيل العمل بأحكام الدستور.." وفى مادته الثامنة " تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التى هى طرف فيها .. كما جاء فى الفقرة الثالثة من المادة ٥٦ فى الاعلان الدستورى الصادر فى 30مارس " تمثيل الدولة في الداخل والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعتبر جزءاً من النظام القانوني في الدولة." .وهو مايعنى وقف العمل بدستور 1971ومايترتب عليه وقف العمل بالقوانين واللوائح الناتجة عنه والالتزام بتعديل تلك الاجراءات بما يتناسب مع نتاج الثورة مع شرط الالتزام بتنفيذ

■ التفعيل المباشر -المعاهدات والمواثيق الدولية التى فى مقدمتها حقوق الانسان وحرية الراى والتعبير ..

وقد وقع الصحفيون ونقابتهم فى حالة من الضبابية والحيرة عندما اكتشفوا ان القوانين القديمة استمرت كما هى وعدم تعطيل القوانين سيئة السمعة والمقيدة لحرية الصحافة والحريات بصفة عامة فاستمرت حالة نقابة الصحفيين اسيرة القوانين القديمة .

■ جاء فى الاعلان الدستورى الصادر عن المجلس العسكرى فى 30مارس 2011فى المادة 13: حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة،والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض علي الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي،وذلك كله وفقا للقانون.

وماجاء فى المادة هو صورة طبق الاصل من دستور 1971 الملغى بذات العبارات المطاطة الغير محددة ثم الاحالة فى نهاية المادة للقانون الذى لم يصدر او يعدل القيم من القوانين الكثيرة المقيدة لحرية الصحافة والصحفيين مما يعنى استمرار العمل بالقوانين المرفوضة شعبيا قبل الثورة واثنائها وبعدها وهو مايمثل تلاعب مقصود بالحق الانسانى الثابت فى حرية الراى، والتعبير .

وتتمثل اهم الملاحظات على صياغة مواد الدستور الجديد فى الاتى:

■ الغى المشرع ممضمون ونص المادة 212من دستور عام 1970 التى كانت تنص على ان الصحافة سلطة شعبية رابعة ولايجوز تدخل سلطات الدولة فى حريتها واستقلاليتها .. وهو ما اثارحفيظة الصحفيين الذين قدمت نقابتهم اقتراحات مكتوبة حول المواد الدستورية المقترحة الخاصة بحرية الصحافة والراى والتعبير بصفة عامة

■ كما اغفلت المادة (46) بالدستور والخاصة بحرية الإبداع بأشكاله المختلفة كحق لكل مواطن.. اغفلت الاشارة الى حماية الدولة للملكية الفكرية وهى الاتفاقية التى وقعت عليها مصر عام 2008وبموجبها تلتزم الدولة بحماية ورعاية حق الابداع وتحمى المنتج الابداعى من السرقة او الاستغلال دون موافقة المبدع والمؤسسة صاحبة حق امتياز الانتاج.. وهو ما اعتبره الصحفيين اهدارا لحقوقهم

■ وعصفت المادة (48) من الدستور باستقرار الصحف ومفهوم الامان المهنى والوظيفى حيث تنص على " ان حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة..... ويحظر وقفها أو غلقها أو مصادرتها إلا بحكم قضائى." وهو ما اعتبره الصحفيون تناقضا مع نص المادة 76 من الدستور ذاته والخاصة بشخصنة العقوبة .. حيث تقوم المادة 46على مبدا العقاب الجماعى على جريمة ستكون بالضرورة فردية عندما تنص على " ويحظر وقفها أو غلقها أو مصادرتها إلا بحكم قضائى " فيعاقب كل العاملين فى الصحيفة من صحفيين واداريين وعمال وغيرهم لخطأ صحفى واحد مما يعد عقاب جماعى للصحفيين بلا سند

■ كما اختلف الصحفيون مع ماجاء فى المادة (53) من الدستور الجديد والخاصة بالنقابات المهنية نتيجة نصت المادة على " ..... وينظم القانون مواثيق الشرف النقابية والمساءلة

القانونية لاعضاء النقابة ... ولا يجوز للسلطات حل مجلس إدارتها إلا بحكم قضائى، ولا تفرض عليها الحراسة." .. حيث يرى الصحفيون انه ليس من حق اى قانون ان ينظم مواثيق الشرف المهنية لانها وفقا للقواعد المهنية والانسانية والدولية مسؤولية اعضاء كل نقابة فقط وليس لغيرهم التدخل فى صياغات ميثاق الشرف

■ وفى الباب الرابع من الدستور الخاص الهيئات المستقلة للصحافة والإعلام نجد المادتين (216 -215) تنص على انشاء جهتين جديدتين لتنظيم الاعلام الاولى باسم المجلس الوطنى للاعلام والثانية باسم الهيئة الوطنية للصحافة والاعلام .. وتتماثل المهام للجهتين تماثلا لحد التطابق مما يثير اشكاليات تضارب السياسات والقرارات فى مجال الصحافة مما يفقدها حرياتها بالقيود الناشئة عن هذا التضارب فى المهام بين الجهتين .. ولاتتضمن المادة 215 كيفية تشكيل المجلس الاعلى للاعلام ولا نوعية العضوية ومدة عملها ولا مقره ولا علاقته بالصحفيين ونقابتهم ولا علاقته بسلطات الدولة وهو ما يتنافض مع استقلالية الاعلام التى تفرضها كل المواثيق والاتفاقيات الحقوقية الانسانية

حرية تداول المعلومات

مثل حق الحصول على المعلومات من مصادرها وحرية تداولها مطلبا دائما للمواطنين والصحفيين باعتبارها الوسيلة الامثل لوصول المعلومات الصحيحة والدقيقة حول الاحداث والسياسات واللممارسات الانسانية الى الصحفيين والجمهور .. وبغير تفعيل هذا الحق يصبح الاجتهاد والميول السياسية والشخصية هى التى تتحكم فى طريقة عرض المعلومات عبر الصحف .. وقبل الثورة كانت القاعدة الذهبية للمسؤولين والحزبيين من المصادار الصحفية هى حجب المعلومات او تجزئتها او تكذيبها وهو ما عرض الصحفيين ونقابتهم لانتقادات مستمرة فتعالى مطلبهم بضرورة التزام المصادر بالشفافية فى تقديم المعلومات للصحفيين .. وعلى الرغم من ان المادة 16فى القانون 96 لسنة 1996 الخاص بتنظيم الصحافة تنص بوضوح على الزام الجهات الحكومية بتوفير المعلومات للصحفيين عن طريق مكتب للمعلومات الا ان القانون لم يفعل ولم ينص على الية محاسبة الممتنع عن تقديم المعلومات للصحفى

وبعد الثورة لم يهتم المشرع الذى صاغ الاعلانات الدستورية المتتالية بقضية تداول المعلومات وحق المواطن فى المعرفة فلم نجد اشارة واحدة حول الموضوع فى الاعلانات الصادرة عن المجلس العسكرى او القوانين التى صدرت عن مجلس الشعب المنتخب حتى حله كما لم نجد طوال فترة الدراسة قرارا حكوميا واحدا يتيح حرية تداول المعلومات .. واهتم الاعلان الدستورى الصادر فى 30مارس اهتماما خاصا بحماية الخصوصية الشخصية للمواطن فاتاح حق التنقل فى المادة 8 وحق الحفاظ على سرية المكاتبات البريدية والاتصالات التليفونية فى المادة 11 واكد على ان حرية التعبير والراى مكفولة فى حدود القانون فى المادة) 12 ولم يحدد اية قوانين يتحدث عنها الاعلان الدستورى)

والتطبيق العملى اثبت ان القيود الكثيرة على حرية تداول المعلومات والمتوارثة من النظام السابق تتناقض مع ماجاءت به مضامين الاعلان الدستورى فى 19مارس 2011فى مجال حرية الراى والتعبير .. كما ان التصنت على الاتصالات الشخصية وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين الذى كان ظاهرة اثناء ثورة يناير وتتداول المحاكم عشرات القضايا التى لم يصدر فيها احكاما من مواطنين ضد وزارة الاتصالات وشركات خدمة الموبايل تعرضوا للتنصت عليهم .. كما رصدت الدراسة استمرار التنصت على المكالمات التليفونية للمواطنين والسياسيين بصفة خاصة بان الانتخابات الرئاسية فى مايو 2012وهو ما اعلنه المهندس خيرت الشاطر نائب مرشد الاخوان المسلمين فى تصريحات صحفية واكد " لدينا تسجيلات تليفونية لكل من يعارضون تيار الاسلام السياسى " وتقدم عدد من المواطنين بناء عليها ببلاغات للنائب العام ولم يتم التحقيق فيها(٣٦) ..

كما اعلن د. عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة فى 12 سبتمبر 2012 وجود تسجيلات تليفونية لدى رئاسة الجمهورية تثبت موافقة النائب العام د. عبد الحميد محمود على ترك منصبه كما اكد العريان ان الرئاسة تسجل المحادثات التليفونية التى يقوم بها المواطنين للرئاسة (٣٧)

وتنص المادة (47) من الدستور الجديد على " الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق، والإفصاح عنها، وتداولها، حق تكفله الدولة لكل مواطن؛ بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة، وحقوق الآخرين، ولا يتعارض مع الأمن القومى.. وينظم القانون قواعد إيداع الوثائق العامة وحفظها،

وطريقة الحصول على المعلومات، والتظلم من رفض إعطائها، وما قد يترتب على هذا الرفض من مساءلة." .. وهذه الصياغة تتناقض مع حق الحصول على المعلومات كحق انسانى مطلق لايجوز تقييده ..اما تنظيمه فيكون لعدم اساءة استخدام الحق.. والاولى هو وضع الضوابط على استخدام المعلومات بعد الحصول عليها .. والمادة تنص على المساءلة ولا تنص على العقاب لمن يحجب او يتلاعب بالمعلومات

وبصفة عامة فان الاطار الدستورى بعد الثورة فى ظل قيادة المجلس العسكرى للبلاد 11 فبراير 30-2011 يونيه٢٠١٢ ثم فى عهد الرئيس د. محمد مرسى لم يحقق طموحات الصحفيين والمجتمع فى الحرية والاستقلال كما انه وضع قيوداً جديدة فى عهد الرئيس د. مرسى على نقابة الصحفيين واعضاء المهنة فضلا عن ان القوانين القديمة المنظمة للعمل الصحفى والنقابة استمرت بلا تغيير وبذات القيود المعوقة للحريات العامة والصحفية بشكل خاص .. وفى ظل الصياغات المرتبكة لمواد الدستور الجديد تسيطر على الصحفيين -بصفة عامة - حالة من التخبط تجاه الواقع والخوف من المستقبل المهنى والوظيفى وهو مايمثل بعدا واضحا من ابعاد الازم فى بيئة العمل الصحفى التى تتصاعد فيها ازمة الصحافة الحالية

المدخل الثانى: التحديات السياسية التى تواجه مهنة الصحافة واداء نقابة الصحفيين

تنوعت التحديات السياسية التى تواجه الصحافة قبل الثورة وبعدها لتؤثر بالسب على ادا نقابة الصحفيين وسوف نتناول ابرز تلك التحديات وتاثيراتها

١- التحديات السياسية قبل الثورة

شهدت السنوات العشر الاولى من الالفية الثالثة تصادم مستمر بين الصحفيين وسلطات الدولة على خلفية الديموقراطية الديكورية والحريات المنقوصة وتفاقم سيطرة الحزب الوطنى الحاكم وتزييف الانتخابات وصعود التوابع من اهل الثقة على قمة المواقع السياسية والتنفيذية والقضائية والصحفية .. وقد شهدت الشهور التسع الاولى من عام 2010 موجات متتالية من الغضب الشعبى تمثلت فى 1200 تظاهرة واحتجاج نتيجة تفاقم ظواهر الفساد التى قادها تحالف السلطة والثروة مع استخدام السلطة اقسى اساليب القمع السياسى والتزييف الصحفى والاعلامى والقمع الامنى وادت سياساته الى تفاقم الفقر واهدار الحريات وفى مقدمتها حرية الراى والتعبير والحق فى التنقل الامن ومنع التجمع السلمى او تكوين اللاحزاب والنقابات والجمعيات وتزوير ارادة الامة فى الانتخابات البرلمانية [٣٨]

وقد رفض الصحفيين لاشكال الفساد الادارى والمالى فى المجتمع وتزاوج السلطة والثروة وتفاقم ادوار رجال الاعمال الذين يعملون لمصالحهم مما ادى لزيادة معدلات الفقر والبطالة والتلاعب بالقانون .. وقد عانى الصحفيون من المنع من الكتابة والحصار المعنوى والمادى والترويع والنقل والفصل والحبس حيث اصبح التوسع فى استخدام القانون ضد الصحفيين ظاهرة لافتة

وتشير تقارير نقابة الصحفيين الى ان اجمالى عدد قضايا النشر 462 قضية عام 2010 كما تم احالة 1427)احوالى (% 30 من اجمالى الصحفيين صحفى وصحفية للمحاكمة على خلفية قضايا نشر خلال الفترة من 2005 الى 2011 ومنهم 84% لنشرهم مواد صحفية ضد الفساد والقيادات التنفيذية والاقتصادية وقيادات الحزب الحاكم السابق .. ولذا يعتبر الصحفيون المصريين انفسهم جزء من الثورة وانهم بمقاومتهم للفساد والاستبداد قد ساهموا فى اشعال الثورة الشعبية ضد النظام السابق .. وقد استخدم القضاء فى معظم القضايا استخداما سياسيا لادانة الصحفيين باحكام قضائية متنوعة لارهابهم وتاديبهم ومنع الصحافة من اداء دورها الرقابى فى مكافحة اشكال الفساد المدمرة للمجتمع .. فضلا عن التعقيدات الادارية والامنية فى اصدار تراخيص الصحف والفضائيات والرقابة على الصحف الاجنبية[٣٩] .

ولم يستفد من النظام السابق من الصحفيين فى الصحف القومية سوى القيادات الصحفية العليا المعينة من السلطة ومن حولهم من التابعين الذين عادوا الحرية واستمروا فى مواقعهم لسنوات متصلة تصل الى 26عاما .. وقد تورط غالبية رؤساء مجال الادارة فى المؤسسات الصحفية انتهاكات وجرائم ادارية ضد زملاؤهم من الصحفيين واتهموا باهدار المال العام والقواعد المهنية والادارية داخل الصحف والمؤسسات القومية مدعومين بصلاحيات من السلطة تحصنهم ولاتخضعهم للمحاسبة .. واعتمدوا على منظومة قانونية واجرائية وقواعد ادارية قديمة وفاسدة تعادى التطوير الادارى والمهنى مما ادى لعلاقة متوترة وسلبية بين الصحفيين وجمهور الصحف والتدنى بالمستوى المهنى الصحفى ذاته[٤٠].

٢- التحديات السياسية بعد الثورة

انعكست معطيات التخبط والتناقض مابين المعلن من تشريعات والمنفذ فعليا فى القرارات على حالة الصحافة المصرية مابعد الثورة .. وارتبطت الظواهر الايجابية والسلبية التى شهدتها الساحة الصحفية بالواقع السلبى للحريات العامة والتطبيق المزاجى للقوانين والتشريعات الجديدة والذى جسد ظاهرة استحواذ فصائل الاسلام السياسى التى يغلب عليها افكار السلطوية والتعصب واقصاء الراى الاخر على المشهد الصحفى مع حالات مقاومة متعددة الاشكال لتيارات الثورة وفصائلها السياسية المتعددة من الليبراليين والناصريين والشيوعيين وشباب الثورة الذين يتبنون مرجعيات حقوق الانسان والتنمية والاليات الديموقراطية .

واصبحت الصحافة المصرية الميدان الاول لمعارك الاستقطاب السياسى والدينى والمذهبى وتعرضت الصحافة لحملات هجوم متعسفة وممنهجة لتشوية الاعلام والصحافة والصحفيين بصفة منتظمة من اعضاء البرلمان وقيادات تيار الاسلام السياسى وبصفة خاصة قيادات جماعة الاخوان المسلمين حزب الحرية والعدالة الذراع السياسى لها والسلفيين وحزب النور المنتمى لهم وايضا من القيادات التنفيذية الوزراء ونائب الرئيس ومعاونوه ومستشاروه بل من السيد الرئيس محمد مرسى ايضا .. وحرصت قيادات تيار الاسلام السياسى على احداث الوقيعة بين المواطنين والصحفيين لاول مرة فى تاريخ الصحافة المصرية الممتد ل 115عاما والمشهود للصحافة فيه بادوارها المستمرة فى الدفاع عن الوطن والمواطن والوحدة الوطنية وتطوير وابداع الافكار والاراء والمواقف الانسانية الراقية والحفاظ على حرية الراى والتعبير ضد اشكال التسلط المتعددة ..

وبصفة عامة فان الضغوطات السياسية المستمرة على الصحافة والصحفيين والنقابة لدفعهم فى طريق مشروع توريث مقعد الرئاسة من محمد مبارك الاب الى جمال مبارك الابن خلال السنوات الثلاث السابقة على الثورة وسط اجراءات متنوعة من الترغيب والترهيب وتورطت الصحف فى تجميل صورة النظام بالاكاذيب والتجاهل للجرائم الاقتصادية والاجتماعية المتتالية قد افرزت نوعية من الصحفيين الموالين للنظام السابق تورطوا فى الفساد وتزييف الحقائق واهدار القيم الاخلاقية ..وقد حققوا -رغم كفاءاتهم المحدودة - مكاسب مادية واصبحوا صفوة اعلامية فهم قيادات غالبية الصحف القومية والخاصة .. وهؤلاء يتصدرون المشهد الصحفى والاعلامى والنقابى بعد الثورة حيث ابقت عليهم السلطة فى مواقعهم - بلا حساب -خلال فترة المجلس العسكرى وبعد انتخاب د. محمد مرسى .. وعندما ارادت السلطة التى يسيطر عليها جماعة الاخوان المسلمين بعد انتخاب الرئيس الجديد تغيير القيادات الصحفية القومية اختارت قيادات من ذات الفرز المباركى يحملون ذات السمات السلبية من حيث ضعف الكفاءة المهنية والاخلاقية !! ويشكل هؤلاء جزء رئيسى فى ازمة الصحافة الحالية ...

المدخل الثالث: التحديات المهنية التى اثرت فى بيئة ازمة الصحافة

تعددت فى العقد الاول من الالفية الميلادية الثالثة مشكلات ادارة المؤسسات الصحفية على خلفية متغيرات جديدة فرضت نفسها على سوق العمل الصحفى والاعلامى فى مصر ارتباطا بتصاعد تاثر وارتباط الجمهور بوسائل التواصل الاجتماعى التى استحدثتها التكنولوجيا الالكترونية المتطورة مما انعكس بالسلب على معدلات القارئية للصحف ونتائج سلبية على اقتصاديات الصحف ذات الملكية العامة والخاصة ..

ومع تدفق الصحف الخاصة والقنوات الفضائية التلفزيونية فى مصر بعد سماح القانون رقم 96لسنة 1996بانشاء صحف مملوكة للافراد فى شكل شركات مساهمة تزايد اتجاه الدول والافراد من غير المصريين الى امتلاك صحف وقنوات فضائية وحرصها على التواجد بكثافة فى السوق المصرى لاهميته من حيث التراث الحضارى والثقافى والتاثير الاجتماعى الواسع على قراء العربية فى كل العالم[٤١] ..

وقد واكب ذلك زيادة اسعار المواد الطباعية والاجور وتكلفة المنتج الصحفى .. كما تنامت ظاهرة سيطرة رجال الاعمال على الصحف الخاصة الجديدة وما صاحبها من تعالى ملاك تلك الصحف على قانون النقابة واهدار حقوق الصحفيين المالية والمهنية

ومع المنافسة الشديدة بين الصحف القومية بشكل خاص مع الصحف الخاصة المصرية والاجنبية ووسائل الاعلام الاخرى على سوق الاعلام اصبح الحديث عن اعادة هيكلة الصحف القومية المرادف الموضوعى للحديث عن مستقبل الصحافة المصرية القومية .. وفى ظل المنظومة الصحفية والاعلامية

القائمة والتى تقوم على التناقض وتدخلات السلطة وتعطيل القرارات الاصلاحية وتعاظم اليات الفساد اصبح الاستمرار فى طريق الاستبداد الادارى هو السمة السائدة ضد اقتراحات التطوير المؤسسى ومن بينها اعادة الهيكلة والدمج وتغيير استراتيجية الادارة المتحكمة فى العمل الصحف فى المؤسسات القومية فى مصر قبل ثورة يناير وبعدها .. واصبح تاثير الاعلام الخاص والاجنبى يتصاعد باستمرار على حساب تاثير الاعلام القومى

ولجا الصحفيون الى نقابتهم لمواجهة الفشل الادارى فى الصحف القومية وتعنت الملاك فى الصحف الخاصة والحزبية واللذان ى مثلا معوقين اساسيين للاداء المهنى واستقلال الصحافة والصحفيين .. وقد عبرت قرارات الجمعيات العمومية المتتالية لنقابة الصحفيين عن رغبة مستمرة من جموع الصحفيين لاعادة النظر فى طبيعة العلاقة بين المؤسسات الصحافية القومية والخاصة والحزبية وملاكها (الحكومة والاحزاب ورجال الاعمال) على خلفية سعى الصحفيين للحرية والاستقلال والحرص على مصلحة القراء والمصلحة العامة للوطن .. ولم تنجح النقابة الا فى فرض قرار واحد لجمعيتها العمومية يقضى بتحديد الحد الادنى لاجر الصحفى فى الصحف بمختلف انواعها وفعلت الالتزام به عبر شرط اعتماد النقابة لعقود العمل الجديدة كسند لصلاحيتها وونسق مجلس النقابة مع مصلحة الشركات وادارة الرقابة على المطبوعات الاجنبية والاحزاب للالتزام بقرار النقابة[٤٢]

وقد كانت ظاهرة مديونيات المؤسسات الصحفية القومية قد تفاقمت فى عام 2004مع استمرار غالبية القيادات الصحفية المعينين من الدولة فى مواقعهم لفترات زمنية طويلة امتدت مابين 26عاما الى 18عاما متصلة لكل رؤساء مجالس ادارات تلك الصحف القومية .. وعلى الرغم من عدم وجود ارقام دقيقة لمديونيات المؤسسات القومية الا ان صفوت الشريف وزير الاعلام الاسبق ورئيس مجلس الشورى الاسبق اعلن فى مارس ٢٠٠٤ ان كل المؤسسات القومية مديونة وبلغت مديونيتها ٦ مليارات جنيه نتيجة التعثر الادارى .. وفي عام 2006 ايضا، تم تشكيل لجنة برلمانية برئاسة رئيس الوزراء الأسبق د .علي لطفي لتقييم خسائر وديون منظومة الصحافة المطبوعة المملوكة للدولة، وقد قدرت تلك اللجنة ديون المؤسسات الصحفية القومية بنحو سبعة مليارات جنيه مصري، . كما اكد تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عام 2005ان المؤسسات الصحفية القومية لم تقدم ميزانياتها للجهاز او المجلس الاعلى للصحافة المشرف عليها منذ عام ١٩٩٦[٤٣]

وكان من نتائج استمرار سياسة تعيين القيادات الفاشلة التى تتميز بالولاء التام للسلطة على حساب المهنية المطلوبة والادارة المؤسسية الخاطئة بدعم من رجالات الدولة وانتشار الفساد والتحايل فى الاستيلاء على المال العام تعرض الصحفيين فى المؤسسات الصحفية -عدا الاهرام والاخبار والجمهورية -لعدم صرف رواتبهم الشهرية وتكرر ذلك عشرات المرات مع تحمل الدولة تكلفة تشغيل تلك المؤسسات واصدار الصحف التى تحقق الخسائر .. وهو مارصدته تقارير وزارة المالية التى كان وزيرها د. يوسف بطرس غالى [٤٤]

وقد لجات الدولة الى دراسة اساليب متعددة لتقليص عدد الصحف والمؤسسات القومية بحجة الخسائر المتراكمة وبهدف الحد من تاثير الصحفيين الذين يتميزون بمعارضة السلطة ويقاومون فساد قياداتها ومنها دراسة المكتب الاستشارى حازم حسن التى طلبتها وزارة المالية لاعادة هيكلة المؤسسات الصحفية القومية عام .2006 [٤٥]ولكن الحكومة كانت تسعى الى الاستيلاء على الاصول الثابتة كالاراضى والمبانى التى تملكها المؤسسات الصحفية القومية وتمثل ثروة طائلة دون اخذ راى الصحفيين او الاهتمام بمستقبلهم ومهنتهم .. وهو ما ادى الى صراع بين رجالات السلطة على من يستولى على تلك الاصول .. وهو ما ادى الى اتخاذ قرارات بيع عدد كبير من الاراضى المملوكة لكل المؤسسات الصحفية فى الفترة من 2006 الى 2008وقامت كل مؤسسة بالبيع بطريقتها تحت اشراف وموافقة مجلس الشورى ولم ينتج عن البيع تطوير للصحف او تخفيض للمديونيات المستحقة للحكومة او البنوك او القطاع الخاص .

وقد كان الفشل الادارى والمديونية والرغبة فى الاستيلاء على اصول المؤسسات الصحفية وراء قرار دمج مؤسستى التعاون والشعب فى مؤسسات الاهرام والاخبار والجمهورية والقومية للتوزيع فى مايو 2009والذى تم بعيدا عن راى الصحفيين مما ادى الى خلافات قانونية استمرت بعد الثورة حتى حت حسمت لصالح الدمج فى عام .. 2012ولم تستفد المؤسسات الصحفية بوجه عام من تلك الاجراءات التى لم تعالج الخلل الاساسى الذى يتمثل فى سيطرة الحكومة على

الصحف والمؤسسات القومية [٤٦].

كما شابت صفقات تحديث المطابع وادخال النظم الالكترونية فى العمل الصحفى التى قامت بها المؤسسات الصحفية القومية طوال الفترة من 1995وحتى 2007اجراءات ادارية غامضة وعمليات سمسرة وعمولات لصالح رؤساء مجالس الادارات وكبار الاداريين فى تلك المؤسسات مما ادى الى شراء ماكينات واجهزة قديمة ولا تواكب التطوير التقنى ولا تحقق رغم تكلفتها العالية تطوير فى الاداء الطباعى والمهنى .. وقد امتنعت المؤسسات الصحفية القومية عن اعتماد ميزانياتها السنوية ولم ترسل تقارير عنها للجهاز المركزى للمحاسبات خلال الفترة من 1996حتى 2005 [٤٧]

وقد لعبت نقابة الصحفيين دورها المعتاد فى التفاعل مع التحديات المهنية الجديدة وادارت حوارات ممتدة حول وجهات النظر تجاه ظاهرة التدفق الاعلامى على السوق المصرى التى تبلورت فى اتجاهين .. الاول يرى فيها خطرا على الكيانات الاقتصادية الهشة للمؤسسات القومية وتمثل خطورة على ثقافة وقيم المجتمع وعاداته وتقاليده ونظامه السياسى .. والثانى يرى فيها وسيلة لتطوير الواقع الصحفى والاعلامى فى اطار المنافسة الحرة مع ضرورة التقنين الديموقراطى للاداء الصحفى والاعلامى فى مصر بما يحفظ لها الحفاظ على الاستقلالية والاستقرار ومواكبة التطورات العالمية فى المجال الاعلامى .

ويتفق المنتمون للاتجاهين على ضرورة اعادة صياغة للرؤية العامة الحاكمة للاعلام فى مصر عبر تعديلات دستورية وقانونية وانشاء مؤسسات ديموقراطية تمثل منظومة جديدة تقوم بغرض تطوير وتحديث الصحف القومية والاعلام بصفة عامة فى مصر [٤٨]

وعمل عدد كبير من الصحفيين المولين للنظام فى الفضائيات والصحف الجديدة بحكم الخبرة وبدفع من الاجهزة الامنية التى ارادت ان تتحكم -بصور جديدة -فى هؤلاء الوافدين الجدد على ساحة الاعلام المصرى ..ووجدنا نجوم الفضائيات وقيادات ومحررين كتاب الصحف والفضائيات الجديدة من الصحفيين اعضاء النقابة وهو ما ادى الى انتقال قيم وسلوكيات نقابة الصحفيين الى المؤسسات الجديدة واصبحت الاعراف النقابية ممتدة الى الوافدين الجدد للساحة الصحفية والتلفزيونية الفضائية تحكم السلوك الاعلامى داخلها وتحافظ -الى حد ما - على القيم المهنة وتقاوم بحسم بعض البرامج المنفلتة اخلاقيا على الفضائيات والتى سرعان ما اختفت وقد ذكر تقرير الممارسة الاعلامية فى مصر ان 86 % من مقدمى البرامج الحوارية فى الفضائيات من اعضاء نقابة الصحفيين[٤٩]

وبصفة عامة فان نقابة الصحفيين وان حاولت التصدى للتحديات المهنية الا انها لم تتجاوز حد مناقشتها حيث لم تقوم النقابة بمواجهة الفساد الادارى او تحاسب المتسببين فيه من القيادات الصحفية اعضاء النقابة كنتيجة طبيعية لسيطرة تلك القيادات على المنظومة النقابية .. وعلى الرغم من تعرض المصالح المعيشية والمهنية لمايزيد عن 60% من عضوية النقابة للخطر .. وقد ادى تراخى النقابة عن مواجهة المشكلات المهنية بحسم وتاثر عضوية المجلس بالضغوطات الانتخابية وعدم تفعيل فصل العقوبات النقابية الا فى اضيق الحدود الى ضعف التزام الصحفيين بالقرارات النقابية .. وهو مايمثل بعدا هاما من ابعاد ازمة الصحافة التى تتعرض لها الدراسة

ثانيا: اسباب الازمة ومراحل تطورها وعناصر التازم وردود الفعل النقابية تجاهها

سوف نتناول فى هذا المحور اسباب ازمة ومراحل تطورها زمنيا مع تحليل لعناصر التازم وردود الفعل النقابية تجاهها

- اسباب الازمة المبحوثة تمثلت فى الاتى:
- استمرار النظام الصحفى السلطوى الشمولى
- تدنى لغة الخطاب الصحفى لدى القيادات التنفيذية والحزبية
- غياب الوعى بالدور الاجتماعى للصحافة ووظائفها وعدم الايمان بحريتها واستقلاليتها لدى النخب التنفيذية والحزبية والسياسية
- التعسف الادارى على خلفية الانتماء السياسى
- مراحل تطور الازمة زمنيا تمثلت فى:
- المرحلة الاولى: بداية الازمة فى نهاية مارس 2012وحتى حل مجلس الشعب فى يونيه 2012
- المرحلة الثانية: تصاعد الازمة من اول يوليو 2012حتى الاعلان الدستورى الرئاسى فى 8ديسمبر 2012
- المرحلة الثالثة: تفاقم الازمة طوال شهر ديسمبر 2012
- الانتهاكات التى تعرض لها الصحفيون وردود الفعل

النقابية

أسباب الازمة

أ – استمرار سمات النظام الصحفى السلطوى الشمولى

اعتمادا على ما اسلفنا الاشارة اليه من حقائق تجسد البيئة التى تشكلت فيها الازمة فاننا نؤكد استمرار السلطة فى استخدام النظام الصحفى السلطوى الشمولى الذى كان سائدا قبل الثورة طوال العامين التاليين لها دون تغيير يذكر سوى فى استبدال حكم اسرة مبارك المتنحى بحكم جماعة الاخوان التى تنتمى لتيار الاسلام السياسى وحلفاؤها من ذات التيار

ويحدد ماكويل[٥٠] سمات الصحافة فى النظام الصحف السلطوى الشمولى فى " انها تعمل على تضخيم دور سيطرة الدولة بصفة عامة والدفاع باستماتة عن مصالح الطبقة او الجماعة الحاكمة ويعتمد هذا اللون من الصحافة على توجيهات نخبوية تنتمى بالولاء المطلق للسلطويين وتعتمد بصفة اساسية على التشكيك فى الجماهير وقدراتها حيث يرون ان الجماهير غير قادرة ذهنيا او نفسيا على اتخاذ القرارات بانفسهم ويحتاجون الى التوجية الحاسم فى كل شىء ويرون المعارضين على انهم مرضى ومارقين ولوتولوا السلطة فانهم سيشكلون خطرا مدمرا للمجتمع

ويجسد هذا اللون من الاعلام الذى مازلنا نراه فى دول الجنوب النامية فكرة النخبوية وان المتميزين التابعين للسلطة فقط هم الاجدر على اتخاذ القرارات وممارسة اشكال السلطة .. والاعلام هنا يؤيد السلطة دائما ويحظر عليه انتقاد الحكومة او النخبة المسيطرة اوقيمها السياسية والدينية والاخلاقية ويعاقب بأ شد العقوبات من يخالف ذلك من الصحفيين والاعلاميين

ويخضع الاعلام الشمولى لترسانة من القواعد والقوانين التى تتحكم فى حرية الصحفى والتصريح او الغلق للوسائل الاعلامية فضلا عن فرض الرقابة القبلية على كل ماتتداوله وسائل الاعلام والتدخل بالمنع بلا مبرر لاى من المواد الصحفية والاعلامية . وملكية وسائل الاعلام خليط بين الملكية الحكومية والقطاع الخاص وكلاهما يلتزم بتوجيهات الدولة

وتشجع السلطات الحاكمة على نشر الفساد بين الصحفيين والاعلاميين فى مقابل دفاعهم عنها وعلى الرغم من معرفة السلطات بفساد الصحفيين والاعلاميين فانهم يعتمدون مقولة "الفساد مقابل التاييد"ولاتطبق على هذه النوعية من الفاسدين القوانين الا فى حالة غضب الحاكم عليهم فتعصف بهم"

واذا ماطبقنا تلك المعايير العلمية على ازمة الصحافة الحالية وعلاقتها بالسلطة بعد الثورة سنكتشف الحقائق التالية:

١- اتخذت السلطات الحاكمة بعد الثورة اثناء قيادة المجلس العسكرى للبلاد وبعد انتخاب رئيس جديد نهجا ثابتا فى التعامل مع الصحافة كوسيلة لتنفيذ سياسات الحاكم ولم تهتم بدعم دور الصحافة باعتبارها اداة شعبية يجب ان تعبر عن كافة اطياف واتجاهات المجتمع وتتابع بدقة مايحدث فيه من تفاعلات واحداث فتدخلت السلطات لفرض نوعية معينة من المصادر الصحفية محدودة العدد من الشخصيات كمصادر وحيدة للانباء مثل فريق المحللين العسكريين المتقاعدين للتعليق على الاحداث السياسية ومصادر بعينها تعبر عن تيارات الاسلام السياسى او الليبراليين واليساريين ومعظمهم على علاقة بسلطات الدولة سابقا .. كما منعت التركيز الاعلامى على احداث بعينها مثل احداث ماسبيرو اكتوبر 2011 واحداث العباسية ابريل 2012

٢- قيادات تيار الاسلام السياسى التى تسيطر على السلطة ترفض قبول الاراء والافكار المعارضة لها وتصف الصحفيين بتوصيفات جارحة فنجد د. محمد بديع مرشد جماعة الاخوان المسلمين يصفهم "سحرة فرعون" و"كهنة المعبد" فى تصريحات علنية بدات فى 27 مارس .. 2012

٣- ردد ذات تصريحات السيد المرشد وبذات التوصيفات د. محمود غزلان المتحدث الرسمى باسم جماعة الاخوان فى اكثر من صحيفة خلال الاسبوع الاول من ابريل ..

٤- وصف د. احمد ابو بركة المستشار القانونى لجماعة الاخوان المسلمين فى 6ابريل 2012الصحفيين والصحافة بانها " مجرد كلام ولاترقى لمستوى سلطة شعبية فى المجتمع ولن ينص الدستور الجديد على ان الصحافة سلطة رابعة كما كان فى دستور " 1971

٥- هاجم 37 من البرلمانيين المنتمين لتيار الاسلام السياسى الصحافة والاعلام بصورة منتظمة ويومية طوال الفترة من 28 مارس الى نهاية مايو 2012 ونعتوا الصحفيين بـ "عملاء كاذبون..وفاسدون .. وكفرة .. وسبب كل الازمات" .

٦- برزت ظاهرة تنصل الوزراء من تصريحاتهم الصحفية المسجلة بعد نشرها والتى شارك فيها 7وزراء من حكومة د.

هشام قنديل التى شكلت فى مطلع اغسطس 2012من بينهم 3 من الوزراء المنتمين لحزب الحرية والعدالة ..

٧- بلغ التهجم على الصحافة والاعلام مداه فى التصريحات المتتالية للدكتور عصام العريان القائم بمهام رئيس حزب الحرية والعدالة خلال الشهور الست مابين نهاية مارس الى منتصف اكتوبر 2012والتى سجلت 9تصريحات هجومية كان اخرها تعدى العريان على المذيعة جيهان منصور على قناة دريم الفضائية بالسب والقذف اثناء حوارها التليفونى معه على الهواء فى 19اكتوبر 2012

٨- قام د. صفوت حجازى المحسوب على التيار السلفى وعضو المجلس القومى لحقوق الانسان بالهجوم على الاعلام ونشطاء المجتمع المدنى فى حواره مع الصحفى والمذيع محمود الكشكى على قناة التحرير الفضائية فى 23يونيه .. 2012

٩- انضم لحملات الهجوم على الصحافة المستشار محمود مكى نائب رئيس الجمهورية وحملهم المسؤولية والتسبب فى تفاقم ازمة اقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود وتراجع الرئاسة عن القرار فى 15اكتوبر 2012

والملاحظ فى كل التصريحات السلبية ضد الصحافة انها تتميز بالتعميم فى القاء التهم ولاتحدد صحفى بعينه او حدث بعينه او صحيفة بعينها

ب- تدنى لغة الخطاب الصحفى لدى المصادر الرسمية والحزبية

■ شهدت فترة الدراسة تنامى ظاهرة تدنى مفردات الخطاب الصحفى التى تمثلت فى استخدام المصادر الصحفية من قيادات تنفيذية وحزبية ومستقلين توصيفات عامة مثل الخيانة والفساد ومعاداة الاسلام وضد الوطنية والحرية فى وصف المواقف والاحداث، وتوصيفات تمثل سب وقذف ونعريض مثل كاذب وجاهل وعميل ومنحرف فى وصف الافراد على خلفية الاختلاف السياسى .. كما مارست الصحف عداء مباشر ضد فئات اجتماعية مثل العداء للمراة والاقباط على خلفية الاختلاف الايدلوجى والدينى . ورصدت الدراسة زيادة التلاسن بالفاظ حادة ومنحطة ونابية فى المقالات الصحفية والتحقيقات والحوارات والتغطيات الاخبارية التى ارتفعت من نسبة 6% قبل الثورة الى .. 40% كما زادت نسبة الاخبار الكاذبة من 10% الى 73%خاصة فى المواقع الاخبارية الالكترونية .. ونسبة الاعتماد على وجهة نظر واحدة فى تناول الاحداث ارتفعت من 28% قبل الثورة الى .. 74% وعدم التزام الصحف بحق الرد للقارىء زادت نسبته من 11%الى .. 53%وخلط الراى بالخبر ارتفعت نسبته من 33%الى .. 60%وكان اصابة المصادر الصحفية بحالة الانفلات القيمى وراء انخفاض نسبة الحوارات الصحفية فى الصحف خلال فترة العينة حيث تراجعت نسبتها من 12%قبل الثورة الى 2%فقط فى الصحف القومية (٥١)

وقد ساهم فى تدنى الخطاب الصحفى ثلاثة عوامل اساسية هى:

١- اصرار المصادر الصحفية على نشر تصريحاتهم حرفيا دون تدخل من الصحفى او الصحيفة والا يمتنعون على التحدث معها وهو ما ادى الى النشر على مسؤولية المصدر وكتبت معظم الصحف هذا نصا فى تغطياتها

٢- تورطت غالبية الصحف فى تبنى اتجاه سياسى بعينه ضد اتجاه اخر بما ادى الى مناصرة من يؤيدونه فى كل مايقول حتى لو كانت اقوال مرسلة ودون تدقيق فى المعلومات التى تصدر عن المصدر الذى تؤيد اتجاهه الصحيفة

٣- الخلط بين الراى والخبر والدعاية الانتخابية فى غالبية التغطيات الصحفية التى صاحبت انتخابات مجلسى الشعب والشورى ثم انتخابات الرئيس

ج - عدم وعى المصادر الرسمية والحزبية والسياسية بدور الصحافة الاجتماعى

يتمثل السبب الثالث فى ازمة الصحافة فى عدم وعى المصادر الرسمية والسياسية بدور الصحافة الاجتماعى والسياسى والمؤثر فى الراى العام ورغبتهم فى استخدام الصحافة فى المصالح الخاصة والحزبية الضيقة ورفعوا شعار " انشرها كما هى او لاتنشر شيئا " واضطر الصحفيين فى احيان كثيرة الى النشر دون اعادة صياغة للاراء وتلك الطريقة فى النشر افسدت الحيادية التى اعتادها القراء فى التناول الصحفى للقضايا ونتج عن عدم الالتزام بالحيادية والموضوعية فى الصياغات الصحفية امران: الاول نفور البعض من القراء من الصحف مما انعكس سلبا على معدلات التوزيع للصحف والثانى هو تكذيب المصادر ذاتها لما صرحت به من اراء او اخبار -رغم تسجيل الصحفى للمصدر صوتا وصورة -كما حدث فى اربعة تصريحات متتالية لوزير التربية والتعليم المحسوب على الاخوان خلال شهر سبتمبر . 2012

كما بدى ذلك فى التصريحات المنقوصة التى تحمل اكثر من

معنى وتؤدى للتوتر الاجتماعى او التى يتم تكذيبها من ذات المصدر بعد تصاعد ردود الفعل ضدها ثم اتهام الصحافة بتحمل مسؤلية جهل المصادر بالقواعد الصحفية التى تفرض على المصدر ادراك دور الصحافة الاجتماعى والتدقيق فى التصريحات قبل اذاعتها كما تفرض على الصحفى سرعة نشر ما يثق من صحته من معلومات واخبار .

والنموذج الاوضح ماصدر من تصريحات تفتقد للمعلومات والتوضيح والتكامل المطلوب فى صياغة البيانات الصحفية عن مؤسسة الرئاسة المصرية والمتحدث الرسمى لها د. ياسرعلى والذى -للاسف -كذب بنفسه % 66 مما اصدره من بيانات وتصريحات خلال فترة العينة واساء للصورة الاعلامية لمؤسسة الرئاسة نتيجة عدم الخبرة الصحفية للفريق الاعلامى بالرئاسة .. وقد انعكس ذلك فى تغطيات الصحف للاحداث[٥٢]

د. التعسف الادارى على خلفية الانتماء السياسى

تعرضت الصحافة المصرية بعد الثورة لانواع جديدة من التدخل السلطوى تمثلت فى:

– بادر الصحفيون بعد الثورة الى تطهير المؤسسات الصحفية القومية من الفساد حيث قدموا بلاغات ضد القيادات الصحفية التى عينها مبارك ومارست تزييف الحقائق والترويج لمشروع توريث مقعد الرئاسة ونهبت المال العام من المؤسسات الصحفية ومن خارجها.. واكدت التحقيقات جرائم متعددة قام بها معظم هؤلاء القيادات وصدرت احكاما بالسجن على بعضهم ومازالت التحقيقات جارية بحق اخرين .. وذهب الراى العام الصحفى مدعوما بتاييد شعبى عارم الى اتجاه اختيار القيادات الصحفية الجديدة بالانتخاب من كل صحيفة عبر ترشح وانتخاب الصحفيين فى الصحيفة وتقديم اعلى ثلاثة ممن حصلوا على الاصوات فى الصحف اليومية واعلى اثنين ممن حصلوا على الاصوات فى الصحف والمجلات الاسبوعية الى المجلس الاعلى للصحافة للاختيار من بينهم اعمالا للديموقراطية .. .. وقد دعم المجلس العسكرى هذا الاتجاه فاجريت انتخابات لاختيار رؤساء تحرير جدد للصحف الصادرة عن مؤسسات الاهرام والاخبار والجمهورية والهلال وروزاليوسف خلال الفترة من 15مارس الى 7ابريل – 2011بعد الثورة باسابيع قليلة -داخل كل صحيفة ومجلة.. وتمت الانتخابات فى نزاهة وشفافية وتحت اشراف لجان اشرافية من الصحفيين ولاقت قبول جماعى فى الوسط الصحفى ولم ينتج عنها اعتراضات على النتائج ورغم ذلك تدخلت السلطة بطرق ملتوية فى الصحافة من خلال الاتى:

– لم تلتزم السلطة بكامل نتائج الانتخابات الديموقراطية فاصدر المجلس العسكرى عبر المجلس الاعلى للصحافة قرارات بتعيين 55% من المنتخبين ولكنه عين نسبة 30% من القيادات الصحفية بعيدا عن نتائج الانتخابات ومعظمهم من الصحفيين الذين عملوا كمراسلين عسكريين فى الفترة فترات سابقة،كما استمر فى موقعه لاسباب غير معلنة نسبة 15% من القيادات الصحفية السابقة .

– انفرد المجلس العسكرى –عبر المجلس الاعلى للصحافة– بتعيين رؤساء مجالس ادارات الصحف القومية ولم يعدل تشكيل مجالس الادارات فيها.وتغير تشكيل المجلس الاعلى للصحافة بعد تعديل قانون تشكيله بقرار من د. يحيى الجمل مساعد رئيس الوزراء د.عصام شرف فى ١٧ ابريل ٢٠١١ دون مراجعة نقابة الصحفيين وادى التعديل الى الغاء عضوية النقباء السابقين بالمجلس مما يعد سابقة فى تدخل السلطة التنفيذية المباشر فى شئون الصحافة . وقام المجلس العسكرى عبرالمجلس الاعلى للصحافة بتعيين رئيس تحرير جديد لصحيفة الاهرام اكبر الصحف القومية بعد استقالة رئيس التحرير المنتخب فى نوفمبر٢٠١١

– وعندما انتخب الرئيس محمد مرسى تعرضت الصحف القومية العامة الى تدخل سافر من السلطة الحاكمة مع اهدار مباشر للقانون والتقاليد المهنية حيث قرر مجلس الشورى ذات الاغلبية المنتمية للاخوان المسلمين والسلفيين تغيير القيادات الصحفية فى كل الصحف والمجلات القومية،وغيب دور المجلس الاعلى للصحافة وكلف لجنة الثقافة والاعلام بالشورى لاختيار القيادات الجديدة

– رفض الشورى الية الانتخابات التى افرزت قيادات نجحت لمدة 14شهرا فى ادارة الصحف القومية، واعلنت لجنة الثقافة والاعلام بالشورى 20يوليو 2012عن تشكيل لجنة خاصة لاختيار القيادات الصحفية ووضع 9معايير علمية ومهنية وسياسية لاختيار القيادات الصحفية منها: الحصول على درجة علمية فى التخصصات الصحفية وعدم العمل فى جلب الاعلانات او الحصول على عمولات اعلانية والكفاءة المهنية عبر الانتاج الصحفى المتميز وسابقة الاعمال الدالة على القدرة المهنية

والانتظام فى العمل داخل مصر لعشر سنوات ماضية والعمل فى ذات الصحيفة والمؤسسة التى يترشح الصحفى لموقع قيادى فيها وعدم التورط فى قضايا فساد اواستغلال نفوذ للتربح اوالترويج للتوريث كما اشترطوا عدم عضوية المرشحين للحزب الوطنى الحاكم قبل الثورة والذى انحل بعدها .

وقد خالف القواعد رئيس مجلس الشورى احمد فهمى ورئيس لجنة الثقافة والاعلام فتحى شهاب الدين واعضاء الشورى الذين لم يلتزموا بالمعايير التى اعلنوها بانفسهم لاختيار القيادات الصحفية فعينوا 49قيادة صحفية يمثلون 42 رئيس تحرير و 7 رؤساء مجالس ادارة .. وقد خالفوا ماوضعوه من معايير فعينوا 80% من القيادات الجدد قدراتهم الصحفية والادارية محدودة من خلال سابقة اعمالهم وبشهادة زملائهم فى المهنة .. وبين القيادات الجديدة 27صحفيا ينتمون للحزب الوطنى المنحل واعضاء معروفين بعضويتهم فى لجنة السياسات بالوطنى وعملوا فى خدمة جمال مبارك واحمد عز والتوريث ومنهم متهمين فى قضايا فساد وتربح وفيهم جالبى اعلانات وحاصلين على عمولات اعلانية .. كما تضم قائمة القيادات الجديدة 12من اعضاء الاخوان المسلمين والسلفيين عينوا على خلفية الانتماء السياسى .. و 30%من رؤساء مجال الادارة الجدد فى المؤسسات القومية من خارج المؤسسات التى عينوا فيها

– تزايدت الاعتراضات الواسعة من الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدنى ضد الشورى ولجنة الثقافة الاعلام بلغت حد التظاهرات امام مبنى الشورى وتحريك قضايا ضده الا ان مجلس الشورى استمر فى طريقه،وهو ما اثر سلبا على بيئة العمل الصحفى وتزايد انتهاك القواعد والقانون فى المؤسسات الصحفية القومية وتزايدت معدلات الرفض والتظاهر والاحتجاجات داخل كل المؤسسات الصحفية لتحقق 53 احتجاجا جماعيا خلال افترة من اغسطس الى ديسمبر 2012 كما احتجبت 12 صحيفة منها المصرى اليوم واليوم السابع والدستور

وقد اعلنت مؤسسة الرئاسة انها غير مسؤولة عن تعيين القيادات الصحفية الجديدة فى 6ايوليو 2012، بعد الغضب الواسع من الصحفيين والراى العام ضد التعيينات الجديدة والسؤال هنا هل يستقيم تبرأ راس السلطة التنفيذية من هذه التعيينات المعيبة فى الوقت الذى يعرف فيه جموع المواطنين صلة الرئيس مرسى ورئيس الشورى احمد فهمى الوثيقة بينهما على خلفية انتمائهما لجماعة الاخوان المسلمين وعضويتهما لحزب الحرية والعدالة ؟ ويتداول الوسط الصحفى ومقالات الكتاب التعيينات الجديدة كونها متعمدة لافشال الصحف القومية وعرضها للبيع ليستولى عليها رجال الاعمال من تيار الاسلام السياسى لتغييرهوية الامة المصرية ودفع الراى العام المصرى الوسطى الهوى فى اتجاه التطرف والتعصب الدينى[٥٣] من جانبهم قرر 68 من الكتاب الصحفيين عدم كتابة مقالاتهم خلال الاسبوع الثانى من يونيه 2012 وأن يتم استبدال مقالاتهم بمساحات بيضاء تعبيراً عن غضبهم من تدخلات الشورى فى الصحف، ومنهم الكتاب الصحفيون عبد الله السناوى وجمال فهمى وعادل حمودة، وفريدة النقاش وسعد هجرس ونجلاء بدير، ومجدى حلمى وحازم منير ومجدى الجلاد وياسر رزق ومحمد بسيونى وخالد صلاح وحمدى رزق وبلال فضل، وعمر طاهر، وإبراهيم منصور وعبد الفتاح على واحمد النقر، ووائل عبد الفتاح، وياسر أيوب، وطارق الشناوي، وعلا الشافعي، ومحمد الدسوقي رشدي واخرون من مختلف الصحف القومية والحزبية والخاصة .

– قام احمد فهمى رئيس مجلس الشورى بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة بالمخالفة للقانون 148 لسنة 1980حيث لم تنتهى مدة المجلس القديم التى تمتد كسنوات ولم يقدم مبررات قانونية لاعادة التشكيل ويمثل الاخوان والسلفيين 84% من عضوية المجلس الاعلى للصحافة بتشكيله الجديد كما يضم عناصر اعلنت عدائها للصحافة طوال العام المنصرم .

– وفى سابقة تفتقد للمعايير القانونية عزل احمد فهمى رئيس مجلس الشورى الصحفى جمال عبد الرحيم رئيس تحرير صحيفة الجمهورية من منصبه -الذى عينه الشورى ذاته

– وعين زميل صحفى اخر غيره بقرار مباشر ودون العرض على مجلس الشورى او المجلس الاعلى للصحافة اواتباع الاجراءات القانونية فى هذا الشأن على خلفية نشر تقرير اخبارى عن حدث حقيقى فى مطلع اكتوبر 2012وعلى الرغم من صدور 3احكام قضائية من محكمة القضاء الادارى لصالح عبد الرحيم لم ينفذ الشورى الاحكام بالمخالفة لمبدأ سيادة القانون .. وتضامن مجلس النقابة مع عبد الرحيم الذى يشغل موقع وكيل النقابة ولكن القضية لم تحل طوال فترة البحث

– كما لم تسلم الصحف الحزبية والخاصة من ذات التعسف

حيث حجب رجال الاعمال المنتمين لتيار الاسلام السياسى المتنفذين فى السلطة الاعلانات عن المختلفين معهم سياسيا فتوقفت عن الصدور صحيفة الاحرار لسان حزب الأحرار وصحيفة العربى الناصرى لسان الحزب العربى الناصرى كما اضطرت صحيفة الوفد المعبرة عن حزب الوفد لتغيير رئيس تحريرها المرفوض اخوانيا وتعرضت صحيفة الدستور للمصادرة وخضع رئيس تحريرها للمحاكمة على خلفية نشر موضوعات تهاجم الاخوان المسلمين .

ثانيا: مراحل تطور الازمة زمنيا تمثلت فى:

■ المرحلة الاولى: بداية الازمة فى نهاية مارس 2012 وحتى حل مجلس الشعب فى يونيه . 2012 وترتبط بداية ازمة الصحافة عمليا -من وجهة نظر الباحث - باعلان العداء السافر لها من الدكتور محمد بديع المرشد العام للاخوان المسلمين حيث وصف الصحفيين -تحديدا -بانهم " سحرة فرعون " فى 27مارس 2012على خلفية غضبه من نشر خبر فى صحيفة فيتو حديثة الصدور والذى جاء فيه ان المرشد

ود. مرسى قابل سرا الرئيس المخلوع حسنى مبارك فى محبسه بسجن طره واكدا حرصهما على سلامته وطلبا دعمه السياسى لهما[٥٤] .

والحقيقة ان الخبر لم يلق اهتماما كبيرا من المتابعين الا بعد هجوم المرشد السريع والواسع ضد الصحفيين عامة مؤكدا كذب الخبر. وكان من الممكن تكذيب الخبر فى ذات الصحيفة او غيرها او مقاضاة الصحفى محرر الخبر ولكن هذا مالم يتم وانما انطلقت مع غضب المرشد حملة واسعة من كل المنتمين لتيار الاسلام السياسى وبخاصة نواب البرلمان فى الشعب والشورى ضد الصحافة والصحفيين ثم توسعت لتشمل كل وسائل الاعلام والاعلاميين والفنانين

■ المرحلة الثانية: تصاعد الازمة من اول يوليو 2012حتى الاعلان الدستورى الرئاسى فى 8ديسمبر 2012، وترتبط المرحلة الثانية من تصاعد الازمة بمتغير جديد تمثل فى دخول قيادات تنفيذية لساحة العداء ضد الصحافة والصحفيين والذين تعاملوا مع الازمة فى مرحلتها الاولى على انها عابرة ويمكن احتوائها .. وقد راهن الصحفيون على ان الرئيس الجديد سوف يحل هذا التوتر ضدهم اعتمادا على تصريحاته حول المصالحة الوطنية ورئاسته لكل المصريين وحرصه على الحريات الدراسة المتانية اكدت ان مؤسسة الرئاسة المتمثلة فى السيد الرئيس ومساعده المستشار محمود مكى والمتحدث الرسمى باسم الرئاسة قد ساعدت تصريحاتهم المتتالية ضد الصحافة والصحفيين على تاجيج الازمة وبخاصة فى قضية اقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود ثم اعادته وقضية اصدارالاعلان الدستورى الرئاسى ثم التراجع عنه. وقد سجلت تلك الفترات 84شكوى من الصحفيين حول منعهم من متابعة الاحداث او رفض السماح لهم بحضور مؤتمرات صحفية رسمية وغير رسمية او اخراجهم منها بلا سبب؟؟[٥٥]

■ المرحلة الثالثة: تفاقم الازمة طوال شهر ديسمبر .. 2012 وترتبط المرحلة الثالثة من تفاقم الازمة بتزايد ظاهرة الاعتداءات على الصحفيين اثناء ادائهم لعمله الصحفى فى متابعة الاحداث ومقار عملهم من مليشيات منظمة تتحرك بشكل جماعى وتردد شعارات محسوبة على تيار الاسلام السياسى ولها قيادات محددة محسوبة على ذات التيار وقد شهد شهر ديسمبر تعرض 116صحفيا وصحفية لعمليات عنف من ضرب واصابات وجروح من العصى والخرطوش ادت الى مقتل الصحفى الحسينى ابو ضيف بصحيفة الفجر المعارضة واصابة الصحفى محمد زعزع بصحيفة الجمهورية القومية بطلقات خرطوش فى الصدر امام قصر الاتحادية الرئاسى فى ٥ ديسمبر .. 2012 كما تعرضت 22كاميرات تصوير صحفى للتحطيم وحوالى 27سيارة خاصة للصحفيين ومؤسساتهم .. كما تعرض مقر صحيفة الوفد ومقر موقع اسلام اون لاين للحريق وكذا مقرات صحف الدستور والحرية والعدالة ونقابة الصحفيين لاضرار مادية نتيجة التكسير المتعمد .. وتزامن ذلك مع حصار مدينة الانتاج الاعلامى مقر البث للقنوات الفضائية المصرية والعربية وتعرض الصحفيين والاعلاميين والاداريين والعمال والمترددين عليها من المصادر الاعلامية لعمليات ترويع وتفتيش ذاتى وتهديد واعتداءات لفظية وجسدية[٥٦] .. كما لم يسلم مقر التلفزيون المصرى من حالات مماثلة

وبصفة عامة فان تتبع المراحل الثلاثة منذ بداية الازمة حتى الان يؤكد انها بدات نتيجة التلاسن اللفظى الذى تحول الى قرارات ادارية ومواقف سياسية ونصوص دستورية من السلطة وصولا الى الاعتداءات الجسدية والعنف المنظم والمستهدف للصحفيين والاعلاميين بصفة خاصة .. وهو ما يشير الى ان ازمة الصحافة التى مازالت تتصاعد ويستخدم فيها الهجوم

اللفظى والاجراءات والقرارات والدستور والقوانين المقيدة للحريات من السلطة والعنف الجسدى من بعض المؤيدين للسلطة يجب ان تعالج وفق اليات تتميز باتساع الافق وشمولية المعالجة لتصحيح المسارات بين السلطة والصحافة والصحفيين بصفة اساسية مع مراعاة بناء علاقة ايجابية بين قيادات تيار الاسلام السياسى والصحافة والصحفيين

الانتهاكات التى تعرض لها الصحفيون وردود الفعل النقابية

رصد البحث مجموعة من المتغيرات السلبية ضد نقابة الصحفيين المصريين واخلاقيات الصحافة ارتبطت بحالة العداء والكراهية التى روج لها قيادات تيار الاسلام السياسى من الاخوان والسلفيين وبعض القيادات التنفيذية التى عينها الرئيس محمد مرسى والتى ادت الى تشويه صورة الصحافة والصحفيين لدى الراى العام فى محاولة للوقيعة بين الجمهور الصحفيين ونتج عن ذلك احداثا متنوعة منها:

■ تعرض الصحفيون لاعتداءات لفظية وبدنية اثناء تغطياتهم للاحداث وتعرضهم للضرب وتحطيم الات التصوير الفوتوغرافية والتلفزيونية وقد رصدت الدراسة 72اعتداء متنوع كان ضحيته 116صحفيا وصحفية من كل الاتجاهات السياسية والصحف والقنوات الفضائية بما فيها تلك المحسوبة على تيار الاسلام السياسى خلال الفترة من يونية 2011الى يونيه ..2012واللافت ان % 19ممن قاموا بالاعتداءات افراد عاديين من الجمهور .. ويتناقض ذلك من حالة الاحترام والتقدير والمساعدة التى كان الجمهور العادى يقابل بها الصحفيين قبل الثورة .. والغريب ان نقابة الصحفيين لم تتخذ اجراءات فاعلة تجاه هذه الظاهرة السلبية سوى فى اصدار بيانين لادانة بعض الوقائع فى الوقت الذى كانت فيه النقابة مع احداث مشابهة تتصدى بقوة حتى يعاقب المعتدى ويعتذر المسؤول الحكومى عن اخطائه فى حق الصحافة ..

■ تعرض ٧٢ صحفيا وصحفية من قدامى لصحفيين والكتاب الى انهاء عملهم مع المؤسسات القومية العامة لتجاوزهم سن الستين بناء على قرار اصدره احمد فهمى رئيس مجلس الشورى فى 16اكتوبر 2012دون الرجوع الى قيادات الصحف والمؤسسات القومية او نقابة الصحفيين وبالمخالفة لقانون سلطة الصحافة وقرارات المجلس الاعلى للصحافة التى تقضى باستمرار الكتاب الصحفيين فى العمل الصحفى شريطة طلب الصحف التى يعملون فيها بمد الخدمة عاما بعد عام حتى بلوغهم سن ال 65عاما .. وهى سابقة فى غير قانونية وتتنافى مع القواعد الصحفية الراسخة التى تمنع حرمان الصحفى من الكتابة او احالته للتقاعد الا بناء على رغبته طبقا لنصوص قانون نقابة الصحفيين .. وقد اصدر مجلس النقابة بيانا يدين الظاهرة السلبية ولكن لم تتابع النقابة القضية قانونيا

■ عجزت نقابة الصحفيين عن تقديم من قاموا بقتل الصحفيين الحسينى ابو ضيف واحمد محمود بالرصاص واصابة 42صحفى وصحفية اثناء متابعتهم للاحداث وبعضهم فقد عينه او تحول الى معاق على الرغم من وجود صور وشهود عيان ضد القتلة والمعتدين وعلى الرغم من ان النقابة قدمت بلاغات متوالية للنائب العام فى تلك الوقائع الا ان الدراسة لم ترصد استجابة من النائب العام او تحويل الوقائع للمحاماة .. وقد ادى ذلك الى اضعاف هيبة الصحفى والصورة القوية لنقابته امام الراى العام والاساءة الى القيم الصحفية العريقة التى اهمها تضامن الصحفيين لحماية افراد المهنة من الاعتداءات ضدهم ..وهو ما انتج حالة من التراخى فى العمل الصحفى النقابى خلال عام .2012وذلك على خلفية تفاقم الخلافات بين نقيب الصحفيين واعضاء المجلس نتيجة الاختلاف فى الانتماءات السياسية وتصاع الخلاف فى مجلس النقابة سجل .. ولاول مرة فى تاريخ النقابة الطويل اعتداء نقيب الصحفيين ممدوح الولى على زميليه عضوا المجلس هشام يونس وعلاء العطار وقد سجل ذلك فى محضر رسمى .. كما تعرض النقيب الى الاحالة للتحقيق النقابى -فى سابقة لم تحدث من قبل -بتهمة الاضرار بالمال العام .. وهو مايمثل دليلا على تراجع احترام القيم والقواعد الصحفية والنقابية لدى اعضاء مجلس النقابة ذاته .

■ تراخى التنظيم النقابى عن المتابعة والمحاسبة للصحفيين وتصاعد حالة الاستقطاب السياسى على خلفيات دينية وطائفية وايدلوجية فى المجتمع المصرى والذى انعكس فى لغة الخطاب الصحفى حيث رصدت الدراسة التى شملت عينة من الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة زيادة التلاسن بالفاظ حادة ومنحطة ونابية فى المقالات الصحفية والتحقيقات والحوارات والتغطيات الاخبارية التى ارتفعت من نسبة 6%قبل الثورة الى .. 40%كما زادت نسبة الاخبار الكاذبة من 10%الى 73%خاصة فى المواقع الاخبارية الالكترونية .. ونسبة الاعتماد

على وجهة نظر واحدة فى تناول الاحداث ارتفعت من 28%قبل الثورة الى .. 74%وعدم التزام الصحف بحق الرد للقارىء زادت نسبته من 11%الى .. 53%وخلط الراى بالخبر ارتفعت نسبته من 33%الى .. 60% (٥٧)

والغريب ان هذه الاخطاء المهنية يناقشها الصحفيون يوميا ويقرعون من يقع فيها خاصة فى الصحف العامة القومية ولكن القيادات الصحفية فى الصحف -خلال فترة البحث - لاتهتم بالمحاسبة على الاخطاء ويعانى العاملون فيها من ضحالة وعى بالقيم والقواعد الاخلاقية والمهنية.. ولم تسجل الدراسة احالة واحدة لصحفى على خلفية ارتكابة لمخالفة مهنية التى التحقيق النقابى طوال فترة العينة الزمنية

■ تعرضت القاعدة الذهبية الصحفية الخاصة بفرض احترام القيم الصحفية والمهنية على المصادر وعدم السماح للمصدر بتجاوزها اثناء الحوارات الصحفية الى انتهاكات بالجملة خلال فترة الدراسة حيث خرق العشرات من المصادر الصحفية الرسمية والشعبية والحزبية القيم الاخلاقية العامة والصحفية فوجدنا مصادر تستخدم السباب وتنهى لقاء الصحفى بصورة غير لائقة او تغلق الهاتف اثناء الحوار اوتترك البرنامج الحوارى التلفزيونى وتنسحب او ترفض السماع للراى الاخر او تتشابك بالايدى مع مصدر صحفى اخر اثناء الحوار التلفزيونى او تخرج عن الموضوع الاساسى وتفرض على الصحفى او المذيع الحديث فى قضية اخرى ..

■ يعمل عدد من الصحفيين فى تحرير رسائل المشاهدين (SMS) للقنوات الفضائية المصرية وبعضهم حصل على موافقة النقابة على عمله فى تلك القنوات ومعرفين نقابيا وعلى الرغم من ذلك رصد البحث انتشار حالة العداء ضد الصحفيين وبعض فئات المجتمع عبر الرسائل المذاعة تلفزيونيا وتحقق صدى واسع حيث حقق شريط الاراء الذى تبثه الفضائيات على شاشاتها اعلى نسبة تجاوز للقيم الاخلاقية والصحفية ..وقد اكدت نتائج دراسة الفترة من 29 - 22اغسطس 2012حول تحليل مضمون شريط الاراء فى الفضائيات المصرين ان القنوات الجديدة منها ترتكب مابين 13الى 25جريمة نشر يوميا مابين سب وقذف وتعريض واهانة وجاءت اعلى المعدلات بالترتيب فى قنوات 25يناير والجزيرة مباشر ثم السى بى سى(٥٨)

■ تعرض التنظيم النقابى المتمثل فى نقابة الصحفيين المصريين والمفترض ان تكون امينة على القيم والتقاليد الصحفية الى تصدع داخلى نتيجة الخلافات الحادة بين نقيب واعضاء مجلس النقابة على خلفية استخدام تيار الاسلام السياسى المستحوذ على السلطات لنقيب الصحفيين لتمرير قرارات ادارية تمس صميم العمل الصحفى ومنها تعيين رؤساء تحرير الصحف القومية عن طريق لجنة الثقافة والاعلام فى مجلس الشورى بالمخالفة للقانون والاعراف الصحفية واقالة رئيس تحرير صحيفة قومية بلا تحقيق وتعيين مايقرب من 1400صحفى وصحفية فى الصحف القومية -معظمهم لاعلاقة لهم بالعمل الصحفى وليسوا خريجى الاعلام ولم يتدربوا فى الصحف - بقرارات من مجلس الشورى دون الرجوع للقيادات الصحفية

■ عدم التزام الجمعية التاسيسية لصياغة الدستور الجديد بصياغات الصحفيين التى قدمها النقيب فيما يخص مواد الحريات العامة وحرية الصحافة والاعلام وحرية التعبير، بل تعرض النقيب ذاته لمعاملة غير مقبولة من الصحفيين علنا اثناء مشاركته فى نقاش اللجنة التاسيسية للدستور، بما اضر بصورة النقابة ونقيبها امام الراى العام وبخاصة ان النقيب خالف قرار مجلس النقابة الصادر فى 2ديسمبر 2012والخاص بانسحاب النقابة من عضوية اللجنة التاسيسية وعدم المشاركة فيها

-وبصفة عامة فان تعامل نقابة الصحفيين مع ازمة الصحافة كان دون مستوى تعاملها مع ازمة القانون 93لسنة 1995الخاص بتنظيم الصحافة حيث تعاملت النقابة فى ظل النقيب ابراهيم نافع المحسوب على الحكومة حيث تعاملت النقابة وجموع الصحفيين مع الازمة -انذاك - باحترافية ونجحت خلال عام من التضاغط فى اسقاط القانون الذى اصدره مجلس الشعب فى غيبة من الصحفيين وفى ظل حملة مشابهة لتشويه وكراهية من النظام السابق ضد الصحفيين ذلك اعتمادا على قوة النقابة المتحد اعضاؤها بقوة ضد اهدار حرية الصحافة والصحفيين ومحاولات التسلط عليه بالقانون ..

اما فى هذه الازمة فان النقابة ذاتها كانت سببا فى تصاعد الازمة حيث تفتت المجلس وضعف تاثيره واتخذ النقيب مواقف سياسية بعيدة عن المصالح الصحفية .. كما ولم يواجه المجلس الازمة مبكرا .. ولم يهتم المجلس باستنفار طاقة كبار الصحفيين وحكماء المهنة للمعاونة فى مواجهة الازمة او البحث فى حلول لها وقد اقتصر الاهتمام النقابى على جهود فردية

من كارم محمود وجمال فهمى وعبير سعدى علاء العطار فى متابعة الانتهاكات عبر لغرفة عمليات غير ثابتة نشطت فى متابعة الانتهاكات ابان التظاهرات الضخمة والانتخابات بجهد تطوعى من بعض الصحفيين ومنهم يحى قلاش ومحمد منير وابو المعاطى السندوبى ومحمد بسيونى والحسينى ابو ضيف ومنال لاشين وحنان فكرى ، ولم تصدر الغرفة بيانات متابعة على الرغم سرعة تحركهم فى نجدة المصابين من او المقبوض عليهم من الصحفيين جراء وجودهم فى مواقع الاحداث لتغطيتها صحفيا، وقد حققت وحدة الشؤون القانونية فى النقابة والمحامى سيد ابو زيد اعلى مستوى فى التوثيق لما بلغها من تجاوزات والتحرك القانونى السريع لابلاغ النائب العام عنها ومتابعتها قضائيا ولكن مستوى الاستجابة من النائب العام لم تتجاوز 15 % تجاه اجمالى البلاغات مما اضاف بعدا جديدا للازمة [٥٩]

ثالثا: اقتراح نموذج لحل الازمة إعتمادا على تفعيل دور نقابة الصحفيين

بدات نتيجة التلاسن اللفظى الذى تحول الى قرارات ادارية ومواقف سياسية ونصوص دستورية من السلطة وصولا الى الاعتداءات الجسدية والعنف المنظم والمستهدف للصحفيين بصفة خاصة .. وهو ما يشير الى ان ازمة الصحافة التى مازالت تتصاعد ويستخدم فيها الهجوم اللفظى والاجراءات والقرارات والدستور والقوانيين المقيدة للحريات من السلطة والعنف الجسدى من بعض المؤيدين للسلطة يجب ان تعالج وفق اليات تتميز باتساع الافق وشمولية المعالجة لتصحيح المسارات بين السلطة والصحافة والصحفيين بصفة اساسية مع مراعاة بناء علاقة ايجابية بين قيادات تيار الاسلام السياسى والصحافة والصحفيين .. وفى هذا الاطار نقترح نموذج حل الازمة التالى:

- تجزئة الازمة
- محاصرة عناصر التازم
- قبول مبدا الحوار على اسس اجرائية مصاحبة له
- استخدام اليات نقابية لتفعيل الحلول المقترحة للازمة

تجزئة الازمة

نقترح تجزئة الازمة الى:

- تعثر التفاعل مع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية
- عجز النقابة عن رصد ومتابع المنتج الصحفى وتقويمه والمحاسبة على التجاوزات المهنية
- العداء بين قيادات الاخوان المسلمين والصحفيين (كل حالة على حدة)
- فقدان الثقة بين الصحفيين والجمهور

محاصرة عناصر التازم

نقترح محاصرة عناصر التازم من خلال:

- رفض استخدام الفاظ وعبارات عامة دون تحديد واضح للمعنى والواقعة المقصودة وفاعلها والصحيفة التى نشرت الواقعة
- تحريك دعاوى قضائية ضد من يرتكب جرائم نشر من السب والقذف والتعريض والاهانة والحريض على العداء وغيرها
- الالتزام بالقواعد المهنية الاساسية كالافصاح عن المصدر وعد تجهيله وعدم خلط الراى بالخبر والتاكد من المعلومات قبل نشرها واحترام حق الرد وتكذيب المعلومات المنشورة فور التاكد من عدم صحتها والالتزام بالصالح الوطنى وحق الراى والتعبير لكل فئات المجيمع دون تمييز
- تقديم مصادر صحفية تمتاز بالمصداقية وتؤمن بضرورة حل الازمة لتقريب وجهات النظر بين الصحفيين والاخرين

الاليات النقابية لتفعيل عناصر حل الازمة

نقترح الاليات النقابية اعتمادا على قانون النقابة ولائحتها التنفيذية ولجانها النوعية كالاتى:

- انشاء مرصد صحفى مدعم باليات الرصد والتوثيق من الباحثين المدققين والمتخصصين فى العمل الصحفى يقدم تقريرا يوميا عن الممارسة الصحفية لمجلس النقابة مع التزام المجلس بسرعة التعامل مع ما يتم رصده من مخالفات واحالتها للتحقيق النقابى او القضائى
- يطلب مجلس النقابة مقابلة قيادات السلطة التنفيذية والتشريعية محددا نقاط واضحة للحوار حول الازمة وكيفية الخروج منها وفق قرارات الجمعيات العمومية ومجلس النقابة على ان تنشر نتائج الحوار تباعا بما يقرب وجهات النظر
- تستخدم اليات كسب التاييد من الراى العام والقيادات التنفيذية والنواب لاعادة صياغة المواد الخاصة بحرية الصحافة والراى والتعبير فى الدستور الجديد فى اطار حملة اعلامية مدروسة ينفذها المجلس وجموع الصحفيين لتحسين الصورة الاعلامية للصحفيين لدى الجمهور

● يشكل المجلس لجنة من الصحفيين المنتمين لتيار الاسلام السياسى واعضاء المجلس للتعامل مع حالات المواجهة بين الصحفيين وقيادات ذلك التيار مع استبعاد الحوار مع القيادات التى تثير العداء والتوتر والفتن

● تفعيل الالتزام بميثاق الشرف الصحفى عبرتاكيد وحدة الصحفيين ومحاسبة المخالفين نقابيا

الاستخلاصات والتوصية

توصل البحث الى عدد من الاستخلاصات تبلورت فى الاتى:

■ ان ازمة الصحافة افرزت صراعات اجتماعية وتدنى اخلاقى وتصادم وعنف وقتل.. وهى نتاج تصاعد حملات الكراهية التى تعبر عن العجز الواضح عن تفهم الادوار الاجتماعية للصحافة - المهنة والرسالة -التى تفرض مسؤوليات عديد على الصحفى تجاه المجتمع .. ومحور اسباب ازمة الصحافة هو استمرار منهج واليات النظام الصحفى السلطوى الذى ساد قبل ثورة 20يناير واستمر بعدها

■ بدا العداء ضد الصحفيين بالاهانات اللفظية ثم اتخذ العداء شكل قرارات ادارية صادرة عن مجلس الشورى ثم عمليات عنف متعمد بلغ الاستهداف بالقتل وسقط منهم قتيل وعشرات المصابين مقامت بعمليات العنف ميلشيات شبه مسلحة ومسلحة استهدفت الصحفيين اثناء تادية عملهم وكذا مقار الصحف والفضائيات التى يعملون فيها ثم صياغات دستورية فرضتها اللجنة التاسيسية لصياغة الدستور الجديد بالمخالفة للحريات وبخاصة حرية الصحافة والراى والتعبير

■ ازمة الصحافة نشأت وتطورت نتيجة رغبة بعض القوى السياسية وبخاصة قيادات جماعة الاخوان المسلمين وتيار الاسلام السياسى فى تحويل الصحف الى اداة صراع سياسى بما يتناقض مع وظائف الصحافة الاساسية فى حماية وخدمة المجتمع والمواطنين

■ تفاقمت ازمة الصحافة واصبحت تشكل مخاطر تهدد سلامة المجتمع وتؤثر سلبا على منظومة القيم الاساسية فيه حيث تدنت لغة الخطاب الصحفى وتزايدت حالات السب والقذف والتعريض والحض على الكراهية وتحول التلاسن اللفظى الى مواقف ثابتة من المصادر التى تعتمد عليها الصحف كرس معاداة الفئات الاكثر ضعفا فى المجتمع وبخاصة المراة والاقباط وعدم احترام الراى الاخر واتهام المعارض بابشع التهم فى اطار من التعميم الذى اصاب قطاعات كبيرة من المواطنين بالاحباط

■ انتقلت اثار ازمة الصحافة سواء دعوات الكراهية ضد الصحفيين او تدنى لغة الخطاب الصحفى الى الجمهور مما ادى الى اهتزاز مكانة الصحفيين فى المجتمع وتراجع مصداقيتهم مع انتشار استخدام قطاعات من الجمهور لمفردات لا اخلاقية فى الحوار تقليدا لما ينشر فى الصحف على لسان مصادر فرضت على الصحف نشر تصريحاتها بما تحمله من الفاظ وتعبيرات غير لائقة دون تغيير او اعادة صياغة حفاظا على الذوق العام

■ تتشابه مسببات الازمة ومخرجاتها مع ازمة الصحفيين والمجتمع ابان اصدار البرلمان القانون 93لسنة 1995ابعيدا عن الصحفيين وسط عداء مباشر من السلطة التنفيذية وئيس الجمهورية الاسبق حسنى مبارك والحزب الحاكم وهو مايحدث الان من عداء السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية د.محمد مرسى ومساعده المستشار محمود مكى ووزراء حكومة د. هشام قنديل وجماعة الاخوان المسلمين والاحزاب المؤيدة للرئيس من السلفيين والجهاديين كما استخدم مجلسى الشعب والشورى فى اصدار تشريعات وقرارات ضد حرية الصحافة والراى والتعبير والحريات العامة فى المجتمع

■ رغم التراث النقابى الطويل تراجع دور نقابة الصحفيين فى معالجة ازمة الصحافة على مستويات عديدة نتيجة انقسام اعضاء المجلس والصراع بين النقيب ومعظم اعضاء مجلسه على خلفية الاختلاف السياسى وغابت وحدة الصف الصحفى مقارنة بازمة الصحافيين مع القانون 93لسنة .. 1995اكما تراخت القوة المعنوية للنقابة نتيجة عدم رصد وتقييم الاداء الصحفى وعدم محاسبة المخالفين من اعضائها لميثاق الشرف الصحفى والقواعد المهنية والاخلاقية للصحافة

■ علاج ازمة الصحافة لن ينجح الا من خلال نقابة الصحفيين.. التنظيم النقابى لهم .. ويقدم مقترح نموذج علاج الازمة حلولا عملية اعتمادا على الاليات النقابية فى اطار تجزئة مكونات الازمة ومحاصرة عناصر التازم فيها وتفعيل اللجان النوعية ومجلس النقابة بمساندة فاعلة من جموع الصحفيين لوقف مخاطر الازمة وعلاج ظواهرها السلبية وحشد التاييد المجتمعى لتعديل المواد الدستورية والقانونية المقيدة للحريات

التوصية:

حرية الصحافة واستقلاليتها يجب ان يكون هدفا لكل سلطات الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى وفئات وطوائف المجتمع .. ونجاح الصحافة فى دورها الانسانى يرتبط بمنظومة من القوانين والاجراءات من السلطات والضوابط المهنية والاخلاقية التى يجب ان تقوم نقابة الصحفيين المصريين بحمايتها وضمان تفعيلها .. واستمرار الازمة التى بلغت اعلى مراحلها يمكن ان يترتب عليه مخاطر على المدى القصير والبعيد مما يحتم الاهتمام بسرعة محاصرة المخاطر وعناصر التازم والتعامل بايجابية مع اسباب الازمة على اليات العمل النقابى ..

المراجع:

١- تقرير الصحف الصادرة فى مصر -المجلس الاعلى للصحافة - القاهرة - ابريل 2012

٢-محمد ناصر -القنوات الفضائية فى مصر بعد الثورة -ورقة بحثية مؤتمر مستقبل الاعلام -مركز الاهرام الاقليمى والبى بى سى ونقابة الاعلاميين تحت التاسيس -القاهرة -ابريل 2012

٣- عبد القادر محمد عبد القادر ، فن ادارة الازمات ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 2000

٤- نيفين عزت على الحبيشى ، الأسلوب العلمى لادارة الأزمات ، دراسة مقارنة بين مصر الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة 1998ص 235-200

5- Martinelli ,K.A., Integrating Public Relations and Legal responses Public Relations Review ,V:during crisis : A case study of Odwalla Inc. .24 ,1998 pp 443-460 in

٦- حنان جنيد وأشرف عبد الغفور ، تطور اتصالات الأزمة ، دراسة تتبعية من حقبة التسعينات وحتى نهاية 2010، المؤمر الدولى السابع عشر لكلية الاعلام جامعة القاهرة ومنظمة اليونسكو : بحوث الاعلام فى مصر فى نصف قرن : الواقع واتجاهات المستقبل ، 20-19 ديسمبر 2011

٧- كريمان فريد ، تقييم كفاءة الأتصالات فى ادارة الازمة ،دراسة حالة ، المجلة المصرية لبحوث الاعلام ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، العدد (6 ديسمبر 1999، ص 45-1

٨- هبة عبد الله الشحات إدارة الأزمات السياسية وتأثيرها على السياحة المصرية -ماجستير غير منشورة -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -القاهرة 2007 -

٩- فؤادة البكرى دور الأعلام فى احتواء أزمة السياحة بالأقصر ، المؤتمر السنوى الثالث لبحوث ودراسات الازمات ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، عدد 4، 1998ص235-200

١٠- خالد سامى عصر ، الاحتياجات المعرفية والمؤسسية لاستيراتيجية إدارة الزمة فى المجال الامنى ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات العليا اكاديمية الشرطة ، القاهرة فى حنان حنان جنيد وأشرف عبد الغفور ، تطور أتصالات الأزمة ، مرجع سابق

١١- محمد على شومان ، ادارة الصحف المصرية لكارثة قطار كفر الدوار ، دراسة تحليلية لعينة من الصحف القومية والحزبية ،

١٢- نوال عبد لعزيز الصفتى ، معالجة الصحف المصرية للأزمات والأحداث الطارئة ، دراسة تحليلية بالتطبيق على أحداث الكشح خلال عام ١٩٩٨ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة حلوان ،يوليو1999 ،ص 694-623

١٣- حسن مكى ، المعالجة الاعلامية لقضايا الارهاب فى الصحافة العربية ،مجلة دراسات الخليج ، جامعة الكويت،السنة22، العدد 84 شتاء 1997

١٤- لبنى عبد العزيز جاويش ، مواقف نقابة الصحفيين من قضايا الحريات الصحفية ووالسياسية والمهنية ((1971 – 1941، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة 1975

١٥- ليلى عبد المجيد -السياسة الاعلامية فى مصر من 23يولية 1952 حتى ١٥ مايو 1971 واثرها على الفن الصحفى -دكتوراة غير منشورة -كلية الاعلام جامعة القاهرة 1982 -

١٦- وائل محمد محمد العشرى ، العوامل المؤثرة فى تطور نقابة الصحفيين المصريين ((2006 – 1971مع دراسة لمستقبل النقابة خلال العقدين القادمين ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، 2011

١٧- مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر : دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى (1983-1952دار المستقبل العربى – القاهرة 1983 -

١٨- احمد فارس محمد عبد المنعم ، جماعات المصالح والسلطة السياسية فى مصر : دراسة لنقابة المحامين والصحفيين والمهندسين (-1952 (1981، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة ،1984

١٩- ناهد فؤاد ابو العيون ، تقويم التجربة المصرية فى الاعداد الاكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، 1988

٢٠- حسام محمد الهامى على ، تاثير التطور فى تكنولوجيا الصحافة على نظام التاهيل الاكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين ((2000-1985، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ،2004

٢١- مرعى مدكور، الرضا المهنى للقائم بالاتصال فى الصحافة المصرية، المجلة المصرية لبحوث الاعلام ،العدد 11، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2003

٢٢- بيل كلير رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة النيويورك تايمز، أحوال الصحفيين،تقرير مترجم الى اللغة العربية، منظمة صحفيون بلا حدود ، 2000ص 4.

٢٣- ميثاق الشرف الصحفي المصري، مطبوعات المجلس الأعلى للصحافة، 2006.

٢٤- لمزيد من التفاصيل راجع: ميثاق أخلاقيات العمل الأهلي ووسائل

الإعلام، مطبوعات الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني، الأردن 2004.

٢٥- لمزيد من التفاصيل -انظر تقرير الممارسة الاعلامية فى مصر - مؤسسة النقيب لحقوق الانسان 2010 -، وتقرير اداء وسائل الاعلام خلال الانتخابات البرلمانية -مؤسسة عالم واحد لحقوق الانسان - 2010، وتقرير وسائل الاعلام والحراك الاجتماعى فى مصر -المنظمة المصرية للتدريب وحقوق الانسان -2010

٢٦- لمزيد من التفاصيل راجع تقرير ممارسة الحريات فى مصر -الاتحاد الاوروبى -بروكسل 2009، وتقرير أوضاع الصحفيين فى العالم -منظمة صحفيين بلا حدود نيويورك 2009

٢٧- لمزيد من التفاصيل راجع مضابط الجلسات العامة لمجلس الشعب خلال الفترة من يناير 2010حتى مايو 2012

27- Sandman P, M (1989) "Hazard versus outrage in the public per-
Pavlova M.T, eds, "Ef-, McCallum D.B.ception of risk", in Covello V.T
fective Risk Communication: the Role and Responsibility of Government
and nongovernment Organizations", NY:Plenum Press, PP. 45-49

28- Solvic p. (1999), 'Trust, emotion, sex, politics, and science; surveying the risk-assessment battlefield',Risk Analysis, 19(4), pp.689-701

29- Covello et als (2001), op.cite

30- http://www.cbd.int/cepa/toolkit/2008/doc/y5794e00.pdf , P.19

٣١- محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، ط 1 القاهرة: عالم الكتب، 1992)ص 93)

٣٢- محمد عبد الحميد ، المرجع نفسه

٣٣- سمير محمد حسين: بحوث الإعلام، ط:)؟2القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١ ص 69

٣٤- لمزيد من التفاصيل راجع: محمود علم الدين-مقدمة فى الصحافة- الدار العربية للنشر والتوزيع -القاهرة 2012 - وقوانين تنظيم الصحافة فى مصر-مطبوعات المجلس الاعلى للصحافة -القاهرة 2003و محمد ابراهيم بسيونى -الخطاب الصحفى المصرى تجاه قضايا حقوق الانسان -ماجستير غير منشورة -اداب الزقازيق 1998 - و

٣٥- لبنى جاويش ، مرجع سابق

٣٦- صلاح الدين حافظ -قوة الصحفيين فى وحدتهم -الاهرام 12 - مارس 1995

٣٧- خيرت الشاطر -المصرى اليوم 24 -يونيه - 2012ص8

٣٨- عصام العريان -صحيفة الحرية والعدالة 12 -سبتمبر - 2012ص1

٣٩- التقرير السنوى لمركز الارض لحقوق الانسان -القاهرة - اكتوبر ٢٠١٠

٤٠- بيان ادارة الشئون القانونية بنقابة الصحفيين -نقابة الصحفيين المصريين -يونيه 2010

٤١- شكاوى الصحفيين لهيئة الرقابة الادارية الخاصة ببيع اراضى مملوكة لمؤسسات الاخبار ودار التعاون وصفقات شراء ماكينات طباعة لمؤسسات الاهرام ودار الهلال وروز اليوسف قدمت صور منها لنقابة الصحفيين خلال الفترة من 1959حتى 2008

٤٢- القانون 96لسنة - 1996مطبوعات المجلس الاعلى للصحافة - القاهرة - 1998

٤٣- مقابلة شخصية للباحث مع جلال عارف نقيب الصحفيين -مبنى النقابة -القاهرة يناير 2007

٤٤- صفوت الشريف -حوار صحفى فى المصرى اليوم 26 -مارس 2004 - ص11

٤٥- تقرير خسائر المؤسسات الصحفية القومية مقدم لوزير المالية -عبد الفتاح الجبالى -القاهرة - 2006

٤٦- محمد ابو الحديد -الحكومة والصحافة -الجمهورية 22اغسطس ٢٠٠٦-ص5

٤٧- قرارى مجلس الشورى رقمى 7و 9الخاص بدمج صحف واصول دار التعاون ودار الشعب فى مؤسسات الاهرام والاخبار والجمهورية والقومية للتوزيع -القاهرة -يوليو 2009

٤٨- حوار يوسف بطرس غالى -الاخبار 22 -مايو - 2006ص 5

٤٩- مستقبل الصحافة المصرية -اوراق بحثية -مؤتمر نقابة الصحفيين -القاهرة - 2004

٥٠- تقرير الممارسة الاعلامية فى مصر -ملتقى الحوار والتنمية وحقوق الانسان -القاهرة -اكتوبر 2010

51 - London: sage Publica-. McQuail. D. Mass Communication Theory
1989 PP 111- 114 .tions

٥٢- تقرير عين على وسائل الاعلام ، رصد الاداء الاعلامى فى المرحلة الانتقالية ،التقرير السنوى ، ملتقى الحوار ، القاهرة 2012

٥٣- المتحدث الرسمى للرئاسة يكذب % 66 من التصريحات الصادره منه -تقرير اخبارى بالمصرى اليوم 23 -نوفمبر 2012

٥٤- لمزيد من التفاصيل راجع عبد الله السناوى-اضراب الصحف- الفجر-٩ يونيه 2012 وبيان نقابة الصحفيين - 12يونيه ٢٠١٢ ضد سيطرة مجلس الشورى على المؤسسات الصحفية القومية وبيانات الائتلافات الثورية " صحفيين متحدون وصحفيون يستحقون الديموقراطية والتيار الشعبى وائتلاف شباب الثورة "

٥٥- لمزيد من التفاصيل : المرشد يقابل مبارك -تقري اخبارى -صحيفة فيتو 25مارس - 2012ص او المرشد : الصحفيون كهنة فرعون -المصرى اليوم 27 -مارس -2012ص 3

٥٦- محمد بسيونى وحازم منير ومجدى حلمى ويحى قلاش - حياة الصحفيين والاعلاميين فى خطر -التقرير الاول للجنة الدفاع عن حرية الراى والتعبير خلال الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2012

٥٧- المرجع السابق نفسه

٥٨- تقرير عين على وسائل الاعلام ، مصدر سابق

٥٩- محمد بسيونى -واقع الاعلام بعد الثورة -ورقة بحثية -مؤتمر مستقبل الاعلام -جمعية خريجى الاعلام وكلية الاعلام جامعة القاهرة - مارس 2013

٦٠-تقرير نشاط مجلس نقابة الصحفيين المقدم للجمعية العمومية - مارس 2012